مَا زِيدَ علَى المشهُورِ في مَسَائلِ النَّحو
دِراسَةٌ وَصفيَّةٌ تَحليليَّة

What is Added to the Well-Known in Grammatical Issues
An Analytical and Descriptive Study

د. نواف بن أحمد بن عثمان حكمي
الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب بشرورة –جامعة نجران
البريد الإلكتروني: abumaan12@gmail.com

الملخص

تُعنى هذه الدراسة بالزيادات التي زادها بعض النحويين على ما هو مشهور في الدرس النحوي، ولست أعني بمصطلح (الزيادة) في هذا البحث المصطلح النحوي الذي يُرادُ به الحشو، أو الصلة عند بعضهم، وهو عدم تغير المعنى الأصلي في الكلام، بمعنى أن هذه الحروف الزائدة وجودها وعدمها سواء من حيث اللفظ، وإنما أردت بـ(الزيادة) معناها اللغوي، وهو مجاوزة الحدِّ المعلوم، والقَدْرِ المعروف.

وستتركز الدراسة على الزيادة في الأبواب النحوية العامة، والموضوعات الرئيسة، وقد قمت بجمع المسائل المتعلقة بذلك، ثم درست كل زيادة على حدة، مبينًا آراء النحويين فيها، والخلاف الذي دار حولها، وذيَّلتُ كل مسألة برأيي الخاص حيالها.

وقد جعلت الدراسة في مقدمة، ومدخل حرّرتُ فيه مصطلحات العنوان، ومبحثين، **الأول**: ما زيدَ على المشهور في المسائل النحوية، وفيه عشرة مسائل، **والثاني**: ما زيد على المشهور في المسائل الصرفية، وفيه مسألتان، ثم أردفت خاتمة البحث، وأودعت فيها أبرز ما وقفت عليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: المشهور في مسائل النحو، وزاد بعض النحويين، أقسام الكلام، المفعول منه، صيغ التعجب.

Abstract

The study is concerned with the term "az-Ziyadah" (addition) applied by some grammarians which is well known in the Grammar lesson. I don't mean with "az-Ziyadah" (addition) as a grammatical term the wordiness or *"al-Silah"* (the relative clause) as known by others, which is unchanging of the original meaning of the speech, in other words, it is the added letters in which adding or deleting them are equal as a term. Rather, I meant by the term *"az-Ziyadah"* its literal meaning which is exceeding the known limit or the known meaning amount.

The study will focus on the term "az-Ziyadah" in the general grammatical chapters and the main topics, collected the issues related to that, then studied it separately, indicating the opinions of the grammarians in it, mentioned the difference opinions and appended each issue with the researcher's own opinion.

The study consisted of an introduction, and an overview which included a definition of the terms mentioned the title, and two chapters, the first: what is added to the well-known in grammatical issues, and it included ten issues, and the second chapter: what is added to the well-known in morphological issues, and there are two issues, then the conclusion of the research, which included the most prominent findings.

Keywords: the well-known in the grammatical issues, some grammarians added, speech divisions, causative object, Exclamation forms.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء، وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الخلاف النحوي وُجِدَ منذ بدايات تدوين النحو العربي، لا سيما في مسائل النحو الفرعية، وقد اتسعت رقعته باتساع النحو، ومدارسه، ومذاهبه، وعلمائه، فلا تكاد تجد مسألة إلا ولها نصيب من ذلك الخلاف، سواء كانت بين مذهب وآخر، أم في المذهب الواحد، وقد حفظت لنا التراجم مصنفات اهتمت بالخلاف منذ القرن الثالث الهجري تقريبًا، ومن ذلك: كتاب (المهذب في النحو)[1] لأبي علي أحمد الدينوري ت سنة (٢٨٩هـ)، (واختلاف النحويين)[2] لأحمد بن يحيى بن سيار المشهور بثعلب ت سنة (٢٩١هـ)، (والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون)[3] لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ت سنة (٢٩٩هـ)، (والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت سنة (٣٣٧هـ)، (والاختلاف)[4] لعبيد الله بن محمد بن جعفر الأزدي

(١) ينظر صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، "الوافي بالوفيات"، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ)، ٨/ ١٧٧؛ والفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة"، ط١، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م)، ١٧١.

(٢) ينظر ابن النديم، محمد بن إسحاق الوراق، " الفهرست"، تحقيق إبراهيم رمضان (ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٧م)، ١٠٠.

(٣) المصدر السابق ١٠٩.

(٤) ينظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "بغية الوعاة"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٩م)، ٢/ ١٢٨.

ت سنة (٣٤٨هـ)، (والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري ت سنة (٥٧٧هـ)، (والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البقاء العكبري ت سنة (٦١٦هـ)، (وائتلاف النصرة) لعبد اللطيف الزبيدي ت سنة (٨٠٢هـ)، والثلاثة الأخيرة من هذه الكتب مشهورة. فهذه المصنفات جمعت جزءا كبيرًا من الخلاف الذي دار بين النحويين، خاصة بين مدرستي البصرة والكوفة.

وإن كان قد تنوّعت هذه الخلافات وتعدّدت مشاربها، وتباينت أشكالها، حتى إننا نجد في المسألة الواحدة خمسة وجوه أو أكثر، وهذا النوع من الخلافات كثيرٌ جدًّا، إلا أنَّ الناظر في أبواب النحو وموضوعاته الرئيسة، وتقسيماته المشهورة، وأركانه الثابتة، يجدها مستقرةً في كثيرٍ من الأحوال، ثابتةً عند معظم العلماء، ولو وُجدَ خلاف فهو في المصطلحات، لكنَّ ثمةَ خروجًا عن هذا الاستقرار عند بعض النحويين؛ حيث إنَّهم أضافوا أشياء خارجة عن المألوف، وزادوا أقسامًا، وصيغًا، وأسماءَ مباينة لما عليه الجمهور، ثم ذكروا أسبابًا يبررون بها مواقفهم، ويعلِّلون بها آراءهم.

ويهدف البحث إلى دراسة وتجلية الزيادات التي وردت في الموضوعات النحوية الرئيسة، والمسائل الثابتة التي زاد عليها بعض النحويين مما هو مخالف للمشهور، ومعرفة مدى قبولها من عدمه؛ إذ إنَّ هذه الزيادات – في معظمها – زادها علماء معتبرون، وفي أبواب نحوية مهمة، فهي جديرة بالدراسة، والاهتمام، وإن كانت مخالفةً لما عليه الجمهور.

ينتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي. ومن النقاط التي تمثِّلُ منهج البحث ما يأتي:

- اقتصرتُ في البحث على الزيادات في الأبوابِ النحوية الأساسية، والموضوعات الرئيسة، والمسائل الأصول الثابتة، سواء كانت الزيادة في

الأقسام، أو الصيغ، أو نحو ذلك، دون الخوض في الخلافات، والآراء الجانبية المتعلقة بالمسائل الفرعية، والتي كُتب فيها رسائل ودراسات وبحوث.

- ركزتُ – مُجتهدًا – على المسائل التي وردت فيها لفظة (زاد)، أو ما يرادفها من ألفاظ كـ(أضاف) وغيرها؛ حتى لا تتشعب الدراسة، ويطول البحث.
- وضعتُ عنوانًا للمسألة، ثم مهَّدتُ لها بتمهيد يسير، ثم ذكرتُ الزيادة الوارد فيها، ثم بعد ذلك بسطتُ آراء النحويين في المسألة، وختمتُ برأي الذي توصلت إليه.
- قمتُ بترتيب المسائل تاريخيًّا بحسب زمن وفاة القائل بها، أو المنتصر لها، فإن كانوا أكثر من عالم في المسألة، فإنني أعتمد الأول منهم وفاةً.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، ومدخل، ومبحثين، **الأول**: ما زيدَ على المشهور في المسائل النحوية، وفيه عشرة مسائل، **والثاني**: ما زيد على المشهور في المسائل الصرفية، وفيه مسألتان، ثم أنهيتُ الدراسة بخاتمة، ذكرت فيها النتائج التي توصلتُ إليها. والمسائل على النحو التالي:

المبحث الأول: ما زيد على المشهور في المسائل النحوية، وفيه عشر مسائل

- **المسألة الأولى**: (أسماءُ الإشارة) التي للتقريب الزائدة على نواسخ المبتدأ والخبر المشهورة
- **المسألة الثانية**: (المفعولُ منه) الزائد على المفاعيل الخمسة المشهورة
- **المسألة الثالثة**: (واو الثمانية) الزائدة على أنواع الواوات المشهورة
- **المسألة الرابعة**: صيغتا (فَعُلَ) (وأَفْعَلَ) – من غير (ما) – الزائدتان على صِيغَتَي التَّعجُب المشهورتين
- **المسألة الخامسة**: (الرفعُ على الإهمال) الزائد على وجوه المرفوعات المشهورة

- **المسألة السادسة:** ما زيدَ على المشهور في المعارف
- **المسألة السابعة:** (الخالفة) الزائدة على أقسام الكلام المشهورة
- **المسألة الثامنة:** (الإضافةُ الشبيهة بالمحضة) الزائدة على قسمي الإضافة المشهورين
- **المسألة التاسعة:** (الجمل: الظرفية، والشرطية، والندائية) الزائدة على قسمي الجملة المشهورين
- **المسألة العاشرة:** (بدلُ كلٍّ من بعض) الزائد على أقسام البدل المشهورة.

المبحث الثاني: ما زيد على المشهور في المسائل التصريفية، وفيه مسألتان

- المسألة **الأولى:** (فُعْلَلِل) الزائد على أوزان الخماسي المشهورة
- **المسألة** الثانية: (أُفيعَال) الزائد على أبنية التصغير المشهورة

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر لعمادة البحث العلمي بجامعة نجران على تمويل هذا العمل في إطار تمويل المجموعات البحثية في المرحلة الثانية عشر، ورمز المشروع (NU/RG/SEHRC/12/31)

مدخل:

تحرير مُصطلَحي الزائدِ والمشهور

الزائد:

الزيادة في اللغة: "النُّموُّ، وكذلك الزِّوَادَةُ، تقول: زَادَ الشَّيءُ، يَزِيدُ زَيدًا، وزِيَادَةً، أي: ازدادَ، وزَادَهُ اللهُ خيراً، وزَادَ فيما عنده، والمزِيدُ: الزيادة. ويقال: أفعلُ ذلك زيادةً، واستزادَهُ، أي استَقْصَرَهُ، وتَزَيَّدَ السِعْرُ: غَلَا، والتَزَيُّدُ في السير: فوق العَنَقِ، والتزيُّدُ في الحديث: الكذب، وزائِدةُ الكَبِد: هُنَيَّةٌ منها صغيرة إلى جنبها مُتَنَحِيَّةٌ عنها؛ وجمعها زَوائد، والأَسدُ ذو زَوائدَ، يُعنَى به أظفارُه وأنيابُه وزَئيرُه وصَوْلَتُهُ، والزَيْدُ والزيدُ: الزِيادَةُ"(١).

والناظر في التعريف اللغوي يجد أن مصطلح (الزيادة) يدور في معنى واحد، وهو تخطي حد معين، أو مجاوزة قدر معلوم، وعليه فما توقف عند الحد المعين، والقدر المعلوم من كل شيء فهو الأصل الخالص المجرد، وما جاوز ذلك، فهو فضلة.

أما الزيادة في الاصطلاح النحوي، فإنها تتحدد دلالالتها، ويتضحُ مرادُها بحسب السياق الذي ترد فيه، فقد تكون الزيادة بمعنى الحشو، أي: أن وجودها وعدمها سواء في اللفظ، وإنما زيدت للتأكيد، وقيل: إنما زيدت؛ طلبًا للفصاحة؛ إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما(٢)، ولهذا المعنى ذهب بعض

(١) الجوهري، إسماعيل بن حماد، "الصحاح"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)، مادة (زيد). وينظر أيضًا العين (زيد)؛ وابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، "لسان العرب"، ط٢، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ)، (زيد).

(٢) ينظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر "الأشباه والنظائر في النحو"، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦)، ٢/ ١٥٩.

النحويين كسيبويه وغيره، يقول سيبويه في زيادة (ما): "وقال الله عز وجل: أَلَمَّا لم لَمَّا[1]، وهي لغوٌ في أنها لم تحدث؛ إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام"[2]. وهذه الزيادة في المعنى دون اللفظ، فالزائد في اللغة لا يزاد اعتباطًا، وإنما يؤتى به في الغالب ليؤدي غرضًا معينًا.

وقد تكون الزيادة في النحو بمعناها اللغوي، أي: تجاوز الشيء المعروف والمشهور، وهذا هو المعنيُّ بالدراسة؛ إذ إنّ هناك كثيرًا من الآراء والأقوال والتقسيمات والأحكام وغيرها هي زائدة على الحد المتعارف عليه في الدرس النحوي.

وعلى هذا الحد فإن هناك ألفاظًا، ومفرداتٍ أدّت إلى معنى الزيادة نفسها؛ إذ إنني لم أقتصر على مصطلح الزيادة بلفظه في البحث، وإنما حاولت أن أجمع كل زيادة خالفت المشهور، وإن تنوعت المفردات، واختلفت السياقات المؤدية إلى المعنى ذاته، كقولهم: وأضاف، وذكر فلان قولًا رابعًا، أو خامسًا، أو نحو ذلك.

المشهور:

يُعدُّ (المشهور) أحد أحكام القبول التي شاعت في النحو العربي باعتبارات ودلالات متعددة، لا تبتعد كثيرًا عن أصل وضعه في اللغة أو الشرع، وهو أكثر دورانًا في كتب النحويين من صيغ الشهرة الأخرى؛ وذلك لكثرة استعماله بالمعنى اللغوي حتى عند متقدمي النحاة، قال سيبويه: "وكاللعنة السبة، إذا أرادوا المشهور بالسب واللعن، فأجروه مجرى الشهرة"[3].

ولقد دار المعنى اللغوي لمادة (شهر) حول الوضوح، فالشين، والهاء، والراء أصل

(١) النساء آية ١٥٥.

(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، "الكتاب"، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة، دار الخانجي، ٢٠٠٤م)، ٤/ ٢٢١.

(٣) المصدر السابق ٤/٤٣

صحيح يدل على وضوحٍ في الأمر وإضاءةٍ. والشُّهْرَةُ: وضوحُ الأمرِ، وَشَهَرَ سيفَهُ، إذا انْتَضَاهُ، وقد شُهِرَ فلانٌ في النَّاس بكذا، فهو مَشْهُورٌ، وقدْ شَهَرُوهُ. ويقال: أَشْهَرْنَا بالمكان، إذا أقمنا به شَهْرًا[(١)]. والشهير والمشهور: المعروف المكان والمذكور[(٢)]. ورجلٌ شهيرٌ ومشهور: معروف، ومنه قولُ عمرَ بن الخطَّاب، رضي اللَّهُ عنه: إذا قدمتم علينا شَهْرَنا أحسنكم اسْمًا، فإذا رأيناكم شَهْرَنا أَحسنكم وَجهًا، فإذا بلوناكم كان الاختيار. وشهر الخبرَ: أذاعَهُ. والشهر: القمر، وسُميَ شَهْرًا؛ لبيانه وشهرته[(٣)].

وأما حدُّ (المشهور) في الاصطلاح فهو "ما اعترف به جميع الناس، أو جمهورهم، أو جماعة من أهل الصناعة، أو من غيرهم، إمّا لكونها حقّة جليّة كقولنا: الضدان لا يجتمعان، أو مناسبة للحقّ الجلي مع مخالفتها إيّاه بقيد جلي، فتكون مشهورة مطلقًا، وحقًّا مع ذلك القيد"[(٤)]. ٤

وقد تعددت استعمالات (المشهور) عند العلماء، وتنوعت موضوعاته ومجالاته في النحو العربي؛ إذ يستعمل وصفًا لبعض القراءات، كقولهم: وذلك مثل القراءة المشهورة، وقد يستعمل وصفًا لبعض الأبيات، أو الروايات الشعرية التي يستشهد بها على القاعدة، كقولهم: البيت المشهور، أو قولهم: والمشهور كذا، أي: الرواية المشهورة كذا، وقد يستعمل لفظ (المشهور) أو مشتقاته في الأصول النحوية، كقوله:

(١) ينظر ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، "مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السلام هارون (دار الفكر، ١٩٧٩م)، (ش هـ ر).

(٢) ينظر الفيروزأبادي، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب، "القاموس المحيط"، تحقيق مكتب تحقيق التراث، ط٨، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥م)، (ش هـ ر).

(٣) ينظر ابن منظور، "لسان العرب"، (ش هـ ر) .

(٤) محمد بن علي بن القاضي محمد، "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، تقديم وإشراف ومراجعة الدكتور رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، ط١، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م)، ١/ ١٥٥٢.

"والمشهور (أمكنة) على القياس"( )، وقوله: "المشهور الوارد على القياس.."( )، وقد يُطلق أيضًا على مذهب نحويٍّ معين، أو قول لعالم، أو رأي لجماعة، ومن استعمالاته أيضًا تحديد المشهور في مفردة ما، أو بنية تصريفية، أو حالة إعرابية، أو نحو ذلك. ١

وثمة مصطلحات نحوية تؤدي دلالتها إلى معنى (المشهور)، فقد وردت بعض الألفاظ مرادفة (للمشهور) من حيث أحكامه النحوية التي يُفضي إليها، ومن ذلك: الشائع، والراجح، والمطرد، والصحيح، والكثير، وغيرها من المصطلحات النحوية، وهذه الدراسة ستشمل كل ما هو مشهور من المسائل الأصول في الأبواب النحوية الرئيسة الثابتة، والتقسيمات العامة.

(١) يعيش بن علي بن يعيش، "شرح المفصل، قدم له الدكتور إميل يعقوب،ط ١، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ٣/ ٢٧٩.

(٢) ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، "شرح التسهيل"، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، ط ١، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م)، ٢/ ٥٩.

المبحث الأول: ما زيد على المشهور في المسائل النحوية، وفيه عشر مسائل:

المسألة الأولى: (أسماءُ الإشارة) التي للتقريب الزائدة على نواسخ المبتدأ والخبر المشهورة

من نواسخ المبتدأ والخبرِ المشهورةِ قسمٌ يرفعُ المبتدأ ويُسمّى اسمَه، وينصب الخبر، ويُسمَّى خبرَه، وهو (كان) وأخواتها، وقد زاد الكوفيون على هذه القسم من النواسخ أسماء الإشارة إذا كانت للتقريب، فهي تعمل عمل (كان) وأخواتها، (والتقريب) مصطلح كوفيٌّ يُراد به: إعمال أسماء الإشارة في الجمل الاسمية عمل (كان)، فيرتفع ما كان مبتدًا على أنه اسم للتقريب، ويُنْصَبُ الخبر على أنه خبر له(١)، كقولهم: هذهِ الشَّمسُ طالعةً، وهذا الأسدُ مُقبِلًا، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَأَلِهَتُنَا خَيْرًا﴾(٢).

وقد اختلف النحويون في الاسم النكرة المنصوب الواقع بعد اسم الإشارة على مذهبين، هما:

الأول/ أنه حال، وهذا مذهب البصريين، وأجازه الكسائي من الكوفيين، فقولك: (هذا عَبدُ اللهِ مُنطلِقًا) إما حال من اسم الإشارة، أو من (عبد الله)، والعامل فيه إما التنبيه بـ(هاء)، وإما الإشارة بـ(ذا)(٣). قال سيبويه: "كأنك قلت: انظر إليه منطلقًا، فـ(منطلقٌ) حالٌ قد صار فيها عبد الله، وحالَ بين (منطلق وهذا)، كما حال بين (راكب والفعل) حين قلتَ: جاءَ عبدُ اللهِ راكبًا"(٤).

٣

(١) ينظر المختار أحمد ديره، "دراسة في النحو الكوفي"، (ط١، بيروت، دار قتيبة، ١٤١١ هـ)، ٣٧؛ وعبد الله بن حمد الخثلان، "مصطلحات النحو الكوفي"، (هجر للطباعة والتوزيع، ١٤١١ هـ)، ٩٤.

(٢) هود آية ٧٢.

(٣) ينظر السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، "شرح كتاب سيبويه"، تحقيق أحمد مهدلي، وعلي سيد علي، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ٢/ ٤٠٦؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢/ ٩.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٢/ ٧٨.

الثاني/ أنه منصوب على التقريب، بمعنى أنه خبر لـ(هذا)، والاسم الذي قبله اسم لـ(هذا)، وهذا مذهب الكوفيين، كقولهم: هذا زيدٌ قائمًا، لن يقطع، أي: لن تكون (قائمًا) حالًا؛ لأنه قد علم أن المشار إليه (زيد)، فلو كان (هذا) مبتدأ، (وزيدٌ) خبره، لم يقل ذاك إلا لمن يجهل أن المشار إليه (زيد)؛ لأن الخبر إنما يكون مجهولا عند المخاطب وحينئذ يكون مفيدًا.

وقد ردَّ بعض النحويين المتأخرين مذهب الكوفيين كابن عصفور، وعلل ذلك بأنه لا موضع لاسم الإشارة من الإعراب لو كان الاسم بعده منصوبًا على التقريب؛ والدليل أن الاسم التزم التنكير، ولو كان خبرًا، لسُمع من كلام العرب معرفة، وأما مجيئه معرفة في مثال الكوفيين: هذا زيدٌ القائمَ، فليس دليلًا لهم؛ لأن ذلك مما أوردوه قياسًا لا سماعا[١].

ولا يكون منصوبًا على التقريب إلا إذا توافرت فيه شروط، وهي:

أولًا: أن يكون اسم الإشارة دخوله كخروجه؛ في أن الجملة الاسمية تامّة بالمرفوع بعده والمنصوب، حكى ذلك ثعلب، قال: "وكلما رأيت إدخال (هذا) وإخراجه واحدًا فهو تقريب"[٢]. **ثانيًا**: ألا يتقدّم اسم التقريب على اسم الإشارة فلا يصح أن يقال: الشمسُ هذهِ طَالعةً بنصب (طالعة) على التقريب قال ثعلب: "والتقريب مثل (كان) إلا أنه لا يقدّم في كان؛ لأنه ردّ كلام، فلا يكون قبله شيء"[٣].

ثالثًا: ألاّ يتقدم الخبر على اسم الإشارة، فلا يصح أن يقال: شقيًّا هذا الصياد؛ لأن من قواعد الكوفيين عدم جواز تقدم الحال على عاملها، إن كان صاحبها اسمًا

(١) ينظر ابن عصفور، أبو الحسن بن علي بن مؤمن، "شرح جمل الزجاجي"، قدم له و وضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار،ط ١،بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ١/ ٣٦١، ٣٦٢.

(٢) ثعلب، أحمد بن يحيى، "مجالس ثعلب"، تحقيق عبد السلام هارون (مصر، دار المعارف)، ٢ ١.

(٣) المصدر السابق ص ١ ١.

ظاهرًا؛ لأنه يؤدّي إلى تقدم المضمر على المظهر بسبب العائد، ويجيزون تقدمها إن كان صاحبها ضميرًا[1].

وأما عامل (التقريب) فقد ذكر ثعلب في مجالسه أن (التقريب) ملحقٌ بـ(كان) وأخواتها، فهو عنده عامل يعمل فيما بعده، إذا دلَّ على المشار إليه القريب في أصل استعماله، وأتبع باسمٍ معرفة، مرفوع بالتقريب، فقد قال: "وقال الكسائي: سمعتُ العربَ تقول: هذا زيدٌ إيَّاهُ بِعينهِ، فجعله مثل (كان)"[2].

وأما الفراء فإنه لا يقيس إعمال (التقريب) على (كان)، فالاسم بعد (هذا) مرفوع به، والفعل، أي: الخبر منصوب لخلوته، قال في معانيه: "والمعنى الثالث أن يكون ما بعد (هذا) واحدا لا نظير له، فالفعل حينئذ أيضًا منصوب، وإنما نصبت الفعل؛ لأن (هذا) ليست بصفة (للأسد) إنما دخلت تقريبًا، وكان الخبر بطرح (هذا) أجود؛ ألا ترى أنك لو قلت: مَا لا يَضرُّ مِنَ السِّباعِ فَالأسدُ ضارٌّ، كان أبين، وأما معنى التقريب: فهذا أول ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بدًّا من أن يرفعوا (هذا) (بالأسد)، وخبره منتظر، فلما شغل (الأسد) بمرافعة (هذا)، نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته، ومثله: ﴿ □ □ □ ﴾[3] فإذا أدخلت عليه (كان)، ارتفع بها، والخبر منتظر يتم به الكلام، فنصبته لخلوته"[4]. وكلام الفراء فيه ردٌّ على ابن عصفور الذي زعم أن اسم الإشارة (هذا) لا موضع له من الإعراب. وأجاز الكسائي والفراء أن

(١) ينظر أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري "الإنصاف"، ط١، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م)، ١/ ٢٠٣.

(٢) ثعلب، "مجالس ثعلب" ١٢.

(٣) وردت في كثير من الآيات، منها: البقرة آية ٢١٨، آل عمران ٣١، النساء ٢٥.

(٤) الفراء، يحيى بن زياد، "معاني القرآن"، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، ط١، مصر، دار المصرية)، ١/ ١١، ١٢.

يكون الخبر معرفة، فهما يسميان (هذا) في قولهم: هذا زيدٌ القائمَ، تقريبًا؛ لقربه من الفعل، أي: الخبر( ). وبعض نحويي الكوفة لم يذكروا هذا المصطلح في كتبهم كابن سعدان، وابن الأنباري، والاسم المنصوب عندهم يكون حالًا كما هو مذهب كثير من الكوفيين. قال ابن سعدان: "وإذا تم الكلام في المعرفة دون الفعل، فانصب الفعل، تقول: هذا زيدٌ شاخصًا، رفعت (زيدًا) بـ(هذا)، ونصبت (شاخصًا) على القطع"( ). ومصطلح (الفعل) عند الكوفيين يُراد به الخبر، كما أن مصطلح القطع يُراد به الحال( ).

والذي أراه هو أن الاسم النكرة بعد اسم الإشارة يجوز أن تعربه خبرًا لـ(هذا) منصوبًا على التقريب على مذهب الكوفيين، ما دام أنه متوافر الشروط؛ ولأن الذين قالوا به هم من العلماء المعتبرين في اللغة، وهم على رأس المذهب الكوفي، كما أن المعنى يدعمه، والسياق يؤيده.

المسألة الثانية: (المفعولُ منه) الزائد على المفاعيل الخمسة المشهورة

المفاعيل في العربية خمسة مفاعيل، وهي: المفعول به، وهو أكثرها استعمالًا، كقولهم: أكرمتُ زيدًا، فـ(فزيدًا) مفعول به، والنوع الثاني: المفعول المطلق، وسُمي مطلقًا؛ لأنه لم يقيد بأداة بخلاف غيره( )، ولأنه الحدث نفسه، كقولهم: خَرجَ زيدٌ

(١) ينظر ثعلب، "مجالس ثعلب"، ٢٧

(٢) ابن سعدان، أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير، "مختصر النحو"، تحقيق حسين أحمد بو عباس، (جامعة الكويت، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٦، ٢٠٠٥م)، ٧٠

(٣) ينظر الفراء، "معاني القرآن"، ١٢/١، ٢٠٠، ٣٠٩؛ ٢٨٦/١، ٣٣٨، ٣٤٤

(٤) ينظر ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين بن جمال الدين، "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط٢، ٢٠١٠، بيروت، دار الكتب العلمية)، ١٩١؛ وأبو الفداء، إسماعيل بن علي بن محمود، "الكناش"، تحقيق جودة بن ركبي محمد، ط٢، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٥م)، ١٥٥/١؛ وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "ارتشاف الضرب" تحقيق الدكتور =

خروجًا، والنوع الثالث: المفعول معه، كقولهم: جئتُ وزيدًا، والنوع الرابع: المفعول فيه، كقولهم: سرتُ ليلًا، والنوع الخامس: المفعول لأجله، كقولهم: ضربتُ زيدًا تَأديبًا.

وقد نقص الزجاج المفعول معه، وجعله منصوبًا بعد محذوف في نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، أي: ولابسَ الخشبةَ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو( )، وزعم أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، ووسمه أبو حيان بالفساد، قال: "ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا تدخل على الأنواع، نحو: سَارَ الجَمْزَى، وعَدَا البشْكَى؛ ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل، ويخبر عنه بما هو نوع له، كقولك: كلُّ جَمزى سَيرٌ، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك: ضَربتُ تَأديبًا لم يصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج"( ) .

ونقص الكوفيُّون منها المفعول له، فجعلوه من بَاب المفعول المطلق مثل: قعدتُ جُلُوسًا، وسمى الجوهري المستثنى المفعول دونه، ولم أجده في الصحاح، ومراده: أن المستثنى خارج عن وقوع الفعل منه أو عليه في نحو: جَاءَ القَومُ إلا زيدًا، وأكرمتُ الرِّجالَ إلا زيدًا.

والأساس الذي اتبعه النحاة في تقسيم المفاعيل هو المعنى، فالمفعولات ترتبط من حيث الشكل برابط عام هو الحركة، وهي الفتح؛ لذلك ذهب بعض النحاة

=

رمضان عبد التواب، ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨)، ٣/ ١٣٥٣؛ وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "التذييل والتكميل"، تحقيق حسن هنداوي (دار القلم ودار إشبيليا، ٢٠٢١م)، ٨/ ١٣١؛ والأشموني، علي بن محمد بن عيسى، "شرح على ألفية ابن مالك"، ط ١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ١/ ٤٦٧

(١) ينظر أبو البركات الأنباري "الإنصاف"، ١/ ٢٠١؛ وعبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري "أسرار العربية"، ط ١، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، ١٩٩٩)، ١٤٥.

(٢) أبو حيان "التذييل والتكميل"، ٨/ ٢٣٦.

إلى القول بأن الفتحة علم المفعولية[١]، لكن هذه المفعولات تختلف من حيث المعنى، فكل مفعول في تركيب لغوي معين، يؤدي معنًى معينًا يختلف عن المعنى الذي يؤديه المفعول الآخر. وهذه المفاعيل الخمسة هي الشائعة عند النحويين، وأما النوع السادس فقد زاده السيرافي – كما يزعم بعض العلماء كابن الأثير[٢]، وابن هشام[٣]، والفارضي[٤] – وقد سماه: المفعول منه، كقوله تعالى: ﴿ٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾[٥]، أي: من قومه.

قال الفراء موجهًا الآية: "اختارَ منهم سبعين رجلًا، وإنَّما استجيز وقوع الفعل عليهم إذ طرحت (مِن)؛ لأنه مأخوذ من قولك: هَؤُلاءِ خَيرُ القَومِ، وخيرٌ مِنَ القَومِ، فلما جازت الإضافة مكان (مِن) ولم يتغير المعنى استجازوا أن يقولوا: اخترتُكُمْ رَجُلًا، واخترتُ مِنكُمْ رَجُلا"[٦]، ومنه قول الشاعر:

أَسْتغفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَستُ مُحْصِيَهُ رَبّ العِبَادِ إِليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ[٧]

(١) ينظر ابن هشام، عبد الله بن يوسف، "شرح قطر الندى"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة١٣٨٣ هـ)، ٢٠١.

(٢) قال ابن الأثير:" والعلماء على خلافه". مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن الأثير الجزري، "البديع في علم العربية"، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، (ط١، جامعة أم القرى، ١٤٢٠ هـ)، ١٢١/١.

(٣) ينظر ابن هشام، "شرح قطر الندى"، ٢٠١.

(٤) ينظر الفارضي، شمس الدين بن محمد الحنبلي، "شرح الفارضي على ألفية ابن مالك"، تحقيق أبي الكميت محمد مصطفى الخطيب،ط١،بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٨م)، ١٧٤/١.

(٥) الأعراف آية ١٥٥.

(٦) الفراء، "معاني القرآن"، ٣٩٥/١

(٧) البيت من البسيط، لم أقف على قائله. ينظر سيبويه، "الكتاب"، ٣٧/١؛ والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، "المقتضب"، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت، عالم الكتب)، ٣٢١/٢؛ وابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، "الأصول في النحو"، تحقيق الدكتور عبد لحسين الفتلي،ط١، =

أي: أستغفر الله من ذنب[1].

ولقد تعرض السيرافي للنقد من بعض النحويين، فهذا ابن إياز يسم توجيهه لـ(قومه) في الآية الكريمة بأنه ضعيف جدًا؛ لأنه يقتضي أن يسمي نحو قولك: نظرتُ إلى زيدٍ، مفعولًا إليه، وانصرفتُ عن خَالدٍ، مفعولًا عنه[2]. وابن الأثير خطَّأ التوجيه الذي في الشاهد الشعري، قال: "هذا التقدير في (من ذنب) غير صحيح؛ لأنّ (غفر) متعدّ، وقد نقل بالسّين والتّاء، فصار متعدّيًا إلى مفعولين، فكيف يقال: إنّ (ذنبًا) منصوب لحذف (مِن)؟ وإنما هو أحد مفعولي (أستغفر) وهذا الحكم لا يقاس عليه؛ فلا تقول: اصطفيتُ الرّجالَ زيدًا، ولا أحببتُ الرِّجالَ عمرًا، على تقدير: من الرّجال، وإنّما تجريه فيما أجروه"[3].

وأول مَن أورد هذا التركيب هو سيبويه، فقد قال في باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه: "ومن ذلك أيضًا قولك: إيّاك والأسدَ، وإيّايَ والشَّر، كأنّه قال: إيّاك فأتّقِيَنَّ والأسدَ، وكأنه قال: إيّايَ لأَتّقِيَنَّ والشَّر، فـ(إيَّاك) مُتَّقىً، (والأسدُ والشرُّ) مُتَّقَيانِ، فكلاهما مفعول، ومفعول منه"[4].

وفي نص سيبويه ليس المقصود بـ(المفعول منه) معناه الاصطلاحي، وإنما يقصد

=

مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦)، ١/ ١٧٨؛ وأبو القاسم الزجاجي، "الإيضاح في علل النحو"، تحقيق الدكتور مازن مبارك، ط٥، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٦م)، ١٣٩؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١/ ٢٧٦؛ وشرح ابن يعيش ٤/ ٥١٥

(١) ينظر المبرد، "المقتضب، ٤/ ٣٢١؛ وشرح كتاب سيبويه ١/ ٢٧٦.

(٢) ينظر ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، "المحصول في شرح الفصول"، تحقيق شريف عبد الكريم النجار، ط١، دار عمار للنشر، ٢٠١٠م)، ١/ ٣١٩.

(٣) ينظر ابن الأثير، "البديع في علم العربية"، ١/ ٤٤١

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ١/ ٢٧٤.

به المحذور منه. وذكر صاحب تمهيد القواعد تفسيرًا لنص سيبويه، فقد قال: "والحق أن المراد بكونه مفعولا منه أنه مفعول منه في المعنى، أما في اللفظ فلا؛ لأنه معطوف على مفعول به فوجب أن يكون شريكًا له في ذلك الأمر"(١). وقد ذكر مصطلح (المفعول منه) ابن الخباز دون أن يصرحَ بِمن زادَهُ، وإنما اكتفى بقوله: "وزاد بعض النحويين مفعولًا منه"(٢).

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل النصب على نزع الخافض هو مفعول به في الأصل؟ أم مفعول منه؟

والجواب على ذلك هو: إن النصب على نزع الخافض ظاهرة لغوية شائعة، وإن الاسم المنزوع منه يكون منصوبًا، وقد ذهب معظم العلماء إلى كونه وسيلة إلى تعدية الفعل اللازم إلى مفعول واحد، وتعدية المتعدي إلى مفعول واحد إلى مفعولين، وصرح بعضهم أن الاسم المنصوب على نزع الخافض مفعول به للفعل، وقد تعدى إليه بنزع الخافض(٣). وقد ردَّ بعضهم هذا الرأي(٤)، واستدل بقوله تعالى: ﴿□ □ □ □ □﴾(٥)؛ إذ إن المنصوب على نزع الخافض هو الضمير (هم)، والتقدير بعد إرجاع الخافض: (وإذا كالوا لهم، أو وزنوا لهم)، فلو أن الضمير (هم) مفعول به، لكان الضمير مكيلًا أو موزونًا؛ أي:

(١) ناظر الجيش ٧/ ٣٦٨٠.

(٢) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، "توجيه اللمع"، دراسة وتحقيق فائز زكي محمد دياب، ط ١، دار السلام، ٢٠٠٢م)، ١٦٥.

(٣) ينظر العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، "التبيان في إعراب القرآن"، تحقيق علي محمد البجاوي (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ٢/ ١٠٨٢؛ وابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، "مغني اللبيب"، تحقيق مازن مبارك، ط ٦، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م)، ٢٩١

(٤) ينظر ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، "أمالي ابن الشجري" تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، ط ٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩١م)، ٢/ ١٣١؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٤/ ٢٠٩١.

(٥) المطففين آية ٣.

أن الذي وقع عليه الفعل هو القوم المكني عنهم بالضمير (هم)، والحقيقة أن القوم مكيل لهم، وموزون لهم، والذي وقع عليه الكيل هو الشيء المكيل، والذي وقع عليه الوزن هو الشيء الموزون، وليس الضمير (هم)، ومن هنا يتبين أن المنصوب على نزع الخافض ليس مفعولًا به، ولم يتعدّ إليه الفعل بأي شكل من الأشكال.

والذي أراه أن مصطلح (المفعول منه) لا يرقى لأن يكون ضمن المفاعيل الخمسة، فقاعدة النصب على نزع الخافض، أو على حذف حرف الجر تغني عن ذلك، ناهيك عن عدم اهتمام النحويين به، ولو قيل به، لصح أن يُقالَ: مفعول دونه، ومفعول عليه، ومفعول عته.

المسألة الثالثة: (واو الثمانية) الزائدة على أنواع الواوات المشهورة

(الواو) حرف يكون عاملًا وغير عامل، وقد تعددتِ (الواوات) في العربية وتنوعت، بحسبِ المعنى في السياق والتركيب، فبعضهم جعلها عشرًا(١)، وبعضهم زاد على ذلك(٢)، ومن (الواوات) التي زيدت على المشهور، ودار حولها خلاف (واو الثمانية)، وهي حرف يدخل على المعدود الثامن؛ لمغايرة ما بعده لما قبله، وهي أحد الاستعمالات للـ(واو) في لغة العرب كما ذكره بعض العلماء، زاعمين أن العرب إذا عدوا قالوا: ستةٌ، سبعةٌ، وثمانيةٌ؛ إشعارًا بأن (السبعة) عندهم عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف، مستدلين على زعمهم ببعض الآيات القرآنية(٣).

---

(١) ينظر الفراهيدي الخليل بن أحمد، "الجمل في النحو المنسوب للخليل" تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ٢٠٣.

(٢) ينظر علي بن محمد النحوي الهروي "الأزهية"، تحقيق عبد المعين الملوحي، (دمشق، ١٩٧١م)، ٢٣١، والمغني من ٤٦٣ – ٤٩٠

(٣) ينظر الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، "فقه اللغة"، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م)، ٢٤٨؛ وتفسير ابن عطية ٣/ ٨٩؛ والرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن ، "مفاتيح الغيب"، ط٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠ هـ)، ١/ ٤٤٩؛ والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، =

اختلف العلماء في (واو الثمانية) على قولين، هما: الأول/ الإثبات، فهناك من قال بها، وزعم أنها لغة فصيحة، وقد نصر هذ القول جماعة من العلماء كابن خالويه( )، والعكبري( )، والحريري( )، وهناك من المفسرين والمعربين من ذكرها في توجيه بعض الآيات كالثعلبي( )، والبغوي( )، والمالقي( ).

٣ ٤ ٥

=

"الجامع لأحكام القرآن" تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش،ط٢ القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م)، ٨/ ٢٧١؛ وأبو عبد الله بدر الدين بن محمد بن بهادر الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم،ط١ دار إحياء الكتب العربية)، ٣/ ١٨٩؛ والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "همع الهوامع"، تحقيق عبد الحميد عهنداوي (مصر، المكتبة التوفيقية)، ٣/ ١٩٣؛ ونواف أحمد عثمان حكمي، "النحو بين ابن هشام والعكبري"، (جدة، دار جمال العلمية، ٢٠١٩م)، ٧١.

(١) ينظر عبد الحق بن غالب، "المحرر الوجيز"، تحقيق عبد السلام عبد الشافي،ط١،بيروت، دار الكتب العلمية،١٤٢٢ هـ)، ٣/ ٣٢٣؛ والقرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ١٠/ ٣٨٢؛ وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط"، تحقيق صدقي محمد جميل، (بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠ هـ)، ٧/ ١٦٠.

(٢) ينظر المرادي، الحسن بن قاسم، "الجنى الداني"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل،ط١، الكويت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٣م) ٦٧، والمغني ٤٧٤

(٣) ينظر الحريري، القاسم بن علي بن محمد، "درة الغواص"، تحقيق عرفات مطرجي،ط١،بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٨م)، ٣١

(٤) ينظر الثعلبي، أحمد بن إبراهيم، "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، أشرف على إخراجه مجموعة من الأساتذة،ط١، جدة، دار التفسير، ٢٠١٥م)، ١/ ١٦٢.

(٥) ينظر تفسير البغوي ١/ ١٦١.

(٦) ينظر المالقي، أحمد بن عبد النور، "رصف المباني"، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط،ط٣، دمشق، دار القلم، ٢٠٠٢م)، ٤٨٨

قال الحريري( ): "ومن خصائص لغة العرب إلحاق (الواو) في الثَّامن من العدد، كما جاء في القرآن: ُّ لخ لم لى لي]، وكما قال سبحانه: ُّ بر بن بى تر تنتىَّ( ). وقال العكبري – على جلالة قدره وإمامته في النحو –: "ُّ] إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة؛ إيذانًا بأنّ السبعة عندهم عدد تامٌّ؛ ولذلك قالوا: سبع في ثمانية؛ أيْ: سبعُ أَذرعٍ في ثمانية أشبار، وإنما دَلّتِ الواو على ذلكَ؛ لأنَّ الواو تؤذِنُ بأنَّ ما بعدها غير ما قبلها؛ ولذلك دخلتْ في باب عطف النَّسق"( ). ٤

الثاني/ النفي والإنكار؛ حيث نفى أصحاب هذا القول أن (واو) الثمانية موجودة في لغة العرب، وأنكروها على الإطلاق، ومن هؤلاء النحويين الذين نفوها أبو علي الفارسي في مناظرته لابن خالويه( ). وهذا الهروي في كتاب (الأزهية)( )، وابن شقير في (المحلى)( ) لم يذكراها في باب مواضع الواو، وكثير من النحويين والمفسرين كالفراء، والأخفش، وأبي جعفر النحاس، وأبي إسحاق الزجاج، والسهيلي، وغيرهم لم يوجهوا (الواو) في الآيات التي ذكرها المثبتون لـ(واو الثمانية). وقد وسم أبو حيان القائلين بها في قوله تعالى: ُّ] بالضعف( )، وكذلك ابن هشام لم يكن موافقًا ٥

(١) ينظر الحريري، "درة الغواص"، ٣١.

(٢) التوبة آية ١١٢.

(٣) الكهف آية ٢٢.

(٤) العكبري، "التبيان في إعراب القرآن"، ٢/ ٦٦٢.

(٥) ينظر المحرر الوجيز، ٣/ ٣٢٣؛ والمرادي، "الجنى الداني"، ٦٨.

(٦) ينظر علي النحوي، "الأزهية"، ٢٣١.

(٧) ينظر ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن، "المحلى"، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٩٨٧م)، ٢٦٣.

(٨) ينظر أبو حيان، "البحر المحيط"، ٢/ ٢٣٤.

على هذا المصطلح، فقد ذكر أن "جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسّرين كالثَّعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستَّةٌ، سبعةٌ، وثمانية، إيذانًا بأن (السَّبعة) عدد تامٌّ، وأنَّ ما بعدها عدد مُستأنف، واستدلُّوا على ذلك بآيات"( ). وقال السيوطي: "ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية"( ).

والغريب أن الحريري ومن تبعه اعتبروا أن (واو الثمانية) من خصائص لغة العرب، ولو كان الأمر كذلك لما خفيت عن الخليل وسيبويه والكسائي وغيرهم من جهابذة اللغة، ولكانت الشواهد من أشعار العرب عليها متوافرة، والأدلة حاضرة. وأما أدلتهم التي زعموا أنَّ (الواو) في الآيات الكريمات هي واو الثمانية، فهذا توجيه ضعيف؛ إذ إنَّ (الواو) في تلك الآيات إما عاطفة لازمة كما في قوله تعالى: ﴿ٱ جمَّ( )، فالعطف للمغايرة( )، وإما لتلازم الصفتين( ) كما في قوله تعالى: ﴿ٱ ﴾( )، وإما حالية(٥) كما في قوله تعالى: ﴿ٱ ﴾( )، وإما داخلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة( ) كما في قوله تعالى: ﴿أ تنتىَّ( ). وقد وردت توجيهات أخرى لكل آية من الآيات السابقة.

(١) المغني ٤٧٤

(٢) السيوطي، "همع الهوامع"، ٣/ ١٩١.

(٣) التحريم آية ٥

(٤) ينظر الزمخشري، تأليف أبي القاسم محمود بن عمرو، "الكشاف"، ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي١٤٠٧ هـ)، ٣/ ٥٣٩

(٥) تفسير ابن عطية ٣/ ٨٩

(٦) التوبة آية ١١٢.

(٧) ينظر أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨/ ٢٢٥.

(٨) الزمر آية ٧٣

(٩) ينظر الزمخشري، "الكشاف"، ٣/ ٧١٣

(١٠) الكهف آية ٢٢

والذي أرجحه هو أن (واو الثمانية) من الزيادات التي لم يُوفق القائلون بها، وليس لها أصل عند المتقدمين؛ إذ لو كانت موجودة لما خلا منها كلام العرب، ولذكرها أئمة العربية، وأما الآيات التي ذكرها المثبتون لـ(واو الثمانية) فهو اجتهاد منهم لا يقوم على دليل مستقيم، كما أنَّ هناك آيات جاءت بنفس السياق، ولم تأتِ معها (الواو) في العدد الثامن، مما يؤكد أنها ليست موجودة.

المسألة الرابعة: صيغتا (فَعُلَ) (وأَفْعَلَ) – من غير (ما) – الزائدتان على صِيغتَي التَّعجُب

أسلوب التعجب من الأساليب التي أولاها النحويون عناية فائقة؛ واهتموا به اهتمامًا كبيرًا؛ لما له دور كبير في إثراء العربية، فقد تحدثوا عن صيغه، وأساليبه، وقضاياه، ومسائله، وأول مَن بوَّب لأسلوب التعجب هو أبو الأسود الدؤلي، قال ابنه أبو حرب: "أول بابٍ رسم أبي من النحو باب التعجب"(١).

وسيكون التركيز في هذه الدراسة على صيغتي التعجب القياسيتينِ اللتينِ زادها بعض العلماء، وهي: (فَعُلَ)، (وأَفْعَل) من غير (ما)؛ إذ إن المشهور عند العلماء أن للتعجب صِيغتَينِ قياسيَّتينِ، وحين يطلقون فعل التعجب فالمراد به عندهم هاتان الصيغتان، وهما: (ما أَفْعلَهُ) كقولهم: ما أحسنَهُ، (وأَفْعِلْ به) كقولهم: وأحسِنْ به؛ لاطرادهما في كل معنىً يصح التعجب منه(٢). ٢

(١) جمال الدين بن علي بن يوسف القفطي، "إنباه الرواة"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ)، ١/ ٥١؛ وأبو العباس شمس الدين خلكان، "وفيات الأعيان"، تحقيق إحسان عباس، (بيروت، دار صادر)، ٢/ ٥٣٧

(٢) ينظر ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١/ ٩٨؛ والجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، "المقدمة الجزولية"، تحقيق شعبان عبد الوهاب، (مطبعة أم القرى، دار الغد)، ١٥٣؛ وابن الخباز، "توجيه اللمع"، ٣٨٢؛ وشرح ابن يعيش، ٤/ ٤١١؛ وابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر الإسنوي، =

لقد عدَّ بعض النحويين واللغويين صيغة (فَعُل) للتعجب قياسية، فتكون الصيغة الثالثة، فقد ذكر الجوهري أن صور التعجب ثلاث: مَا أحسنَ زيدًا، وأَسْمِعْ بهِ، وكَبُرت كلمةً"( ). وقد نقل ابن عصفور في المقرب مثل هذا فقال: "وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أفعلَهُ، وأفعِلْ به، وفعُلَ"( ). "ومقتضى كلام ابن عصفور أنّ إرادة التعجّب بها منفصلة عن إرادة المدح، أو الذمّ، وأنّ أحد الاستعمالين لا يدخل في الآخر، بل قد تستعمل مرادًا بها هذا المعنى، وقد تستعمل مرادا بها المعنى الآخر"( ).

وزاد بعضهم صيغة رابعة وهي: (أَفْعَل) من غير (ما)، ذكر ذلك الشيخ الأزهري؛ حيث قال: "وزاد الكوفيون رابعة، وهي: أفعل بغير (ما)، فأجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة (أَفْعَل)، وقالوا: أَحسنْتَ رَجُلًا، وأَكرمْتَ رَجُلًا بمعنى: مَا أَحسنَكَ، ومَا أَكرمَكَ"( ).

وهناك مَن ردَّ تلك الزيادة في صيغ التعجب، ومن هؤلاء أبو حيان، قال: "وقد تجيء عن العرب ألفاظ مختلفة مضمنةً معنى التعجب، ليست مما تدخل تحت صيغة تلزمها أحكامها، فمن ذلك قولك: ما أنتَ مِنْ رَجُلٍ، وسبحانَ اللهِ، ولَا إلهَ إلَّا الله،

=

"الكافية في علم النحو"، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠١٠م)، ٩ ٤٤؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١٠ ٢٠٠؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٤ ٢٠٦٥ وما بعدها؛ شرح ابن الناظم ٣٢٦.

(١) الجوهري، "الصحاح"، مادة (طمع).

(٢) ابن عصفور، علي بن مؤمن، "المقرب"، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٢م)، ٧٢.

(٣) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، "تمهيد القواعد"، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة، ط١، دار السلام، ٢٠٠٧م)، ٨ ٢٦٢٥.

(٤) الأزهري، خالد بن عبد الله، "شرح التصريح"، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ٢ ٦٢.

وحَسْبُكَ لزيدٍ رَجلًا، ومنها ما جاء باللام وبالتاء في باب القسم، ومنها (فَعُل) في باب (نِعمَ وبِئسَ) إذا دخلت عليه اللام نحو: لَكرُمَ الرجلُ"(١).

والناظر في (فَعُل) يجدها تدخل ضمنًا في باب (نعم وبئس)؛ لأن كل فعل ثلاثي استوفى شروط التعجب يجوز تحويله إلى صيغة (فَعُل)؛ ليلحق بالغرائز للمبالغة والتعجب نحو: فَهُمَ الرجلُ زيدٌ، ويؤدي معنى التعجب إذا دخلت عليه اللام نحو: لَكرُمَ الرَّجُل(٢).

وأما صيغة (أَفعَل) من غير (ما) فهي تدخل ضمنًا في الصيغة الأولى من صيغتي التعجب، وهي: (ما أفعلَهُ) على تقدير (ما).

والذي أراه أن صيغتي التعجب القياستين هما: (ما أفعَله) (وأفعِلْ به)، وهذا هو المخصص بالتبويب في كتب النحو، وما عداهما لا يعدو أن يكون اجتهادًا من بعض النحويين واللغويين، لا غير، وقد يجيء بـ(فَعُل) مضمنةً معنى التعجب، لكنها لا يجيء بها لمحضِ التعجب.

المسألة الخامسة: (الرفع على الإهمال) الزائد على وجوه المرفوعات المشهورة

جملة المرفوعات المشهورة في النحو العربي خمسة، بعضها داخل في بعض، وهي: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، والشبيه بالفاعل، وعُنِيَ بالشبيه بالفاعل: اسم كان وأخواتها، وما حمل عليها، وخبر إنَّ وأخواتها، وما حمل عليها(٣).

(١) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، "تذكرة النحاة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن،ط١، مؤسسة الرسالة١٤٠٦ هـ)، ٤٦٦

(٢) ينظر الأزهري، "شرح التصريح"، ٢/ ٨٥

(٣) ينظر ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، "شرح المقدمة المحسبة"، تحقيق خالد عبد الكريم،ط١، الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٧٧م)، ٢/ ٢٨٨؛ وابن الأثير، "البديع في علم العربية"، ٢/ ٥٤؛ وانظر =

وقد زاد على ذلك أبو الحجاج الأعلم الشنتمري نوعًا آخر من المرفوعات، وهو: (**الرفع على الإهمال**)( )، واستدلَّ على هذا النوع ببعض الشواهد من القرآن[١] الكريم، والشعر، وهذا النوع هو المعني بالدراسة في هذه المسألة؛ إذ إنّ المقصود به هو أن لا يكون هناك عامل يؤثر في اللفظ لا ظاهرًا، ولا مقدرا.

وأما الأدلة التي ساقها الشنتمري، وزعم أنها مرفوعة على الإهمال، فأولها قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ يم يي ﴾[٢]( )، فقد ذكر أن (إبراهيم) في الآية الكريمة مرفوعٌ على الإهمال. وقد خالف توجيه الأعلم بعض النحويين والمفسرين، وخرّجوا الْآيَة على غير ما ذكر، فمنهم من خرَّجها على أنه مفعول لما لم يسمَّ فاعله لـ(يُقال)، ويكون منَ الإسناد للفظِ لا لمدلوله، أيْ يطلق عليه هذا اللفظُ، وهذا اختيار الزمخشري( )، وابن عطية( )، قال ابن عطية: "لما رأى وجوه الرفع كأنها لا توضح المعنى الذي قصدوه، ذهب إلى رفعه بغير شيء، كما قد يرفع التجرد والعرو عن العوامل الابتداء".

ومنهم من قال: إنَّه منادى حذف منه حرف النداء، أَي: يَا إِبْرَاهِيم، وَمِنْهُم من قَالَ: هُوَ خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف، أَي: يُقَال لَهُ أنتَ إبراهيمُ، فعلى هذَين يكون من حكاية

=

الجيش، "تمهيد القواعد"، ٨٤٣/٢؛ والأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، "شرح الأزهرية"، (المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة)، ٢٠.

(١) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١٠٧٦/٣؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٨٤٣/٢

(٢) الأنبياء آية ٦٠.

(٣) ينظر الزمخشري، "الكشاف"، ١٢٥/٣.

(٤) ينظر تفسير ابن عطية ٨٧/٤

الجمل[1]. ومن الشواهد التي وجَّه الأعلم الشنتمري فيها بالرفع على الإهمال قول الشاعر:

عَجَبٌ لِتلْكَ قَضِيّةً وإِقَامَتى فِيكُمْ عَلَى تِلكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[2]

فقد جاءت (عَجَبٌ) في بعض الروايات مرفوعة، وقول سيبويه: "وقد جاء بعض هذا مرفوعًا) فيه دليل على عدم الاطراد بخلاف كلام ابن عصفور، قاله أبو حيان[3]. وقال أيضًا: "وقد يرفع (عجبٌ)، وإنما يريد: أعجبُ لتلك القضية عجبًا، أي: لأجلها، فلما أنبته عن الفعل صار المجرور بعد المصدر على نحو ما هو بعد سقيًا ورعيًا، ورفعه على ذلك؛ ولذلك كان نكرة في معنى الفعل، كما كان في الدعاء والخبر في المجرور"[4].

وقد وجهها الأعلم بالرفع على الإهمال[5]، وقال غيره: إذا رفع (عجب) كأنه قال: أمري عجب[6]. وقيل: إنَّ (عجبٌ) مبتدأ، والخبر في (لتلك)، وجاز الابتداء

(١) ينظر أبو حيان، "البحر المحيط"، ٧/ ٤٤٧؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٣/ ١٣٠٧٦؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٧/ ٨٤٣؛ والدر المصون ٨/ ١٧٧؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٨/ ٥٩١

(٢) البيت من الكامل، وهو لهني بن أحمر الكناني في سيبويه، "الكتاب"، ٨/ ٣١٩؛ ولضمرة بن جابر، وقيل: لهمام بن مرة في العيني، بدر محمود بن أحمد بن موسى، " المقاصد النحوية، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، ٧/ ٧٩٧؛ والبغدادي، عبد القادر بن عمر، "خزانة الأدب"، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)، ٨/ ٣٨

(٣) ينظر أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٧/ ١٩٧.

(٤) ينظر أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٧/ ١٩٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ينظر السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٣/ ٢١٢؛ وابن يعيش، شرح المفصل"، ٨/ ٢٨٢

به؛ لأن فيه معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل، كأنه قال: أعجب لتلك(١). ومن الشواهد أيضًا التي زعم الأعلم فيها الرفع على الإهمال قول الشاعر:

وَقَائِلَةٍ: خَوْلانُ فانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وأُكرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا(٢)

فـ(خولان) في البيت مرفوعة على الإهمال عند الأعلم.

قال سيبويه: "هكذا سُمِعَ من العرب تُنْشِدُه. وتقول: هَذا الرّجُلَ فَاضْرِبْهُ، إذا جعلته وصفًا، ولم تجعله خبرًا، وكذلك: هذا زيدٌ فَاضْرِبْهُ، إذا كان معطوفًا على (هذا)، أو بدَلا"(٣).

وقال بعضهم: على تقدير: هذه خولان(٤)، أي: مبتدأ وخبر، ولم يجز أن يكون (فانكح) مسندًا إلى (خولان)؛ لأنه لا يجوز أن تكون (الفاء) في خبر المبتدأ إلا في الموصول والنكرة الموصوفة، فالاسم المبتدأ وخبره، كالشيء الواحد، فدخول (الفاء)

(١) ينظر أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٧/ ١٩٧؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، "المساعد"، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، ط١، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ١٩٨٢م)، ١/ ٤٧٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها. ينظر سيبويه، "الكتاب"، ١/ ١٣٩؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١/ ٤٩٣؛ وأبو علي الفارسي، "الإيضاح العضدي"، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم، ١٩٨٨)، ٩٣؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ١/ ٣٣١.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ١/ ١٣٩.

(٤) ينظر السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١/ ٤٩٣؛ والفارسي، تأليف الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، "كتاب الشعر"، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م)، ٢٧٩؛ وابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، "الرد على النحاة"، دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، ١٩٧٩م)، ٩٦؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ١/ ٣٣١، والمخ ٢٠٢.

فصل بينهما قبل تمام الفائدة[1]. والأخفش أجاز أن يكون (فانكح) خبرًا على زيادة الفاء[2]. ومِثل ذلك البيت توجيه لفظة (مِثْلُك) في قول فائش الحميري لعلبة: "للهِ أبوكَ (مِثْلُكِ) فَليصِفْ أُسرتَهُ"[3].

وقد ردَّ أبو حيان توجيه الأعلم في البيت، وفي قول الحميري أيضًا بقوله: "ولا وجه لقوله؛ لأن الإهمال عدم العامل، وكيف يكون عاملًا، وقد وجدنا الأعداد المتناسقة، وحروف الهجاء المتناسبة، وحروف فواتح السرور غير معربة لإهمالها، وكذلك كل مهمل"[4].

والذي أراه هو أن ما ذهب إليه الأعلم الشنتمري من توجيه بعض الشواهد القرآنية، والنحوية بالرفع على الإهمال ليس صوابًا؛ لوجود توجيهات لها هي أقرب للصحة من حيث المعنى والصناعة، كما أن الرفع على الإهمال لم يقل به أحد من النحويين، فهو يتناقض مع المعنى الذي يُراد منه الإعراب.

المسألة السادسة: ما زيدَ على المشهور في المعارف

حدَّ النحويون المعرفة بأنها كل اسم خص الواحد من جنسه، أو ما أشير به إلى خارج مختص، إشارة وضعية[5]. **والمعارف في المشهور عند النحويين خمسة**، وهي:

(١) ينظر إيضاح شواهد الإيضاح، ١/ ٩٦.

(٢) ينظر الأخفش، سعيد بن مسعدة، "معاني القرآن"، تحقيق الدكتورة هدى محمود، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م)، ١/ ٨٧؛ وابن بابشاذ، "شرح المقدمة المحسبة"، ١/ ٢٥٩؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١/ ٢٥٠؛ والمرادي، "الجنى الداني"، ٧١؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ١/ ٤٠٦.

(٣) أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، "أمالي القالي"، عني بوضعها محمد عبد الجواد الأصمعي، ط٢، دار الكتب المصرية، ١٩٢٦م)، ١/ ٢٣.

(٤) أبو حيان "التذييل والتكميل، ٤/ ١٠٨.

(٥) ينظر ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، "المرتجل"، تحقيق علي حيدر، (دمشق، ١٩٧٢م)، ٢٧٧؛ =

المضمر كـ(هم) (وأنت)، والعلم كـ(هند) (وزيد)، والإشارة كـ(ذا) (وذي)، وذو الأداة كـ(الغلام)، والمضاف كـ(كغلام زيد)، ومن أتباع هذا الرأي سيبويه(١)، والمبرد(٢)، والزجاجي(٣)، وابن جني(٤)، والعكبري(٥)، وأبو حيان(٦)، وغيرهم[٣]. وذكر ابن مالك[٧] أنها خمسة عند أكثرهم(٨)، وأهمل ابن قتيبة مما اشتهر منها وهو الإشارة(٩).

وزاد بعض النحويين كالزمخشري(١٠)، وابن يعيش(١١)، وابن هشام(١٢) على ما

=

وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١١٠/٢؛ والجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم، "شرح شذور الذهب"، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤م)، ٢٧٩/١.

(١) ينظر سيبويه، "الكتاب"، ٥/١.

(٢) ينظر المبرد، "المقتضب" ٢٧٦/٤.

(٣) ينظر الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، "الجمل في النحو"، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، الأردن، دار الأمل، ١٩٨٤م)، ١٧٨.

(٤) ينظر ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، "اللمع"، تحقيق حامد مؤمن، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ١٩٨٥م)، ٥٦.

(٥) ينظر العكبري، عبد الله بن الحسين، "اللباب في علل البناء والإعراب"، تحقيق غازي مختار طليمات، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م)، ٤٧٣/١.

(٦) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٩٠٨/٢.

(٧) ينظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١١٦/١.

(٨) ينظر ابن قتيبة، أبو الحسن عبد الله بن مسلم، "تلقين المتعلم"، تحقيق محمد سلام الله محمد، (رسالة ماجستير، أم القرى، ١٩٨٦م)، ٢٠٩.

(٩) ينظر الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، "المفصل" تحقيق علي بو ملحم، ط١، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م)، ٢٣٦.

(١٠) ينظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣٤٨/٣.

سبق (الموصولات)، فهي عندهم ستة أقسام.

وأضاف بعضهم كابن الحاجب( )، وابن مالك( )، والأزهري( ) قسمًا سابعًا، وهو (المنادى)، قال ابن مالك: "فالمعرفةُ: مضمرٌ، وعَلَمٌ، ومُشارٌ به، ومنادًى، وموصولٌ، ومضافٌ، وذو أداةٍ"( ).

ومن النحويين( ) مَن عدَّ ألفاظ التوكيد (أجمع، وجمعاء، وأجمعون) وتوابعها (أكتع، وأبتع، وأبصع) من المعارف؛ إذ إنها لتوكيد المعرفة، فلابد أن تتبعها في التعريف.

وزاد ابن كيسان على أقسام المعارف (مَنْ، وما) الاستفهاميتين؛ مُعلِّلًا ذلك أن جوابهما يكون معرفة، وهذا خلاف ما عليه الجمهور؛ لأنه يمكن أن يكون نكرة، كما أنهما قائمتان مقام أي إنسان وأي شيء( ).

إذن المشهور من المعارف خمسة، وما زيد عليها فهو رأي بعض النحويين، وبعض هذه الآراء أهملها كثير من العلماء كالمنادى، وألفاظ التوكيد، (ومَن، (وما) الاستفهاميتين، وبعضها الإهمال فيه قليل كالموصولات، فقد ضمَّنها بعضهم المعرَّفَ بالأداة على قول الأخفش.

=

(١) ينظر ابن هشام، عبد الله بن يوسف، "شرح اللمحة البدرية" تحقيق هادي نهر، (الأردن: دار البشائر العلمية)، ١/ ٢٣٦؛ وابن هشام، عبد الله بن يوسف، "شرح شذور الذهب"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٦م)، ٥٦.

(٢) ينظر ابن الحاجب، "الكافية في علم النحو"، ٣٧.

(٣) ينظر ابن مالك، "شرح التسهيل، ١/ ١٥٥.

(٤) ينظر الأزهري، "شرح التصريح" ١/ ٩٦.

(٥) ابن مالك، "التسهيل"، ٢١.

(٦) ينظر ابن أبي الربيع، أبو الحسين بن أبي جعفر، "الملخص في ضبط القوانين"، تحقيق علي بن سلطان الحكمي، ط١، (١٩٨٥)، ٥٤٦

(٧) ينظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١/ ١١٩.

فأما (الموصول) فقد اختلف النحويون في مُعرِّفهِ على قولين، هما:

الأول: ذهب الأخفش إلى أنه مُعرَّفٌ باللام( )؛ إذ إن ما ليس فيه لام ك(مَنْ) (وما)، فهو في معنى ما هي فيه، وأما (أَيُّهُم) فإنه معرف بالإضافة، وعلى هذا الأكثرون من النحاة؛ فالموصول على هذا من قبيل المعرف باللام أيضا( ). وتبعه بعض النحويين كابن خروف( ). وقد رد بعض النحويين هذا القول؛ لأن الصلة ٣ كالجزء من الموصول، وجزء الشيء لا يعرفه( ). ٤

الثاني: أن تعريفه بالعهد والذي في الصلة، فيكون قسمًا قائمًا بذاته لا بد من ذكره، ويُعزى هذا الرأي للفارسي، قال: "وهكذا ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن (الذي) إنما يتعرف بالصلة، وليس يتخصص بـ(لام) المعرفة؛ ألا ترى أن أخوات (الذي) معارف، ولا ألف ولام فيهن، وإنما اختصصن بصلاتهن، ولو اختص (الذي) بلام المعرفة، للزم أن يكون في الاسم تعريفان، وهذا خلف"( ).

---

(١) ينظر أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١٦/٨؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٩٠٩/٢؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٢٢٠/٨.

(٢) ينظر ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٤٣٣/٨.

(٣) ينظر الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشافية"، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ)، ٥٦١/٨

(٤) ينظر ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، "حاشية من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك"، تحقيق جابر بن عبد الله السريع، (رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٤١هـ)، ٢١٢/٨.

(٥) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، "المسائل الشيرازيات"، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، ٢٠٠٤م)، ١٩٤؛ والفارسي، "كتاب الشعر"، ٤١٥؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٧٧/٨.

وقد تبعه في ذلك بعض النحويين(١)، قال ابن الخشاب مؤيدًا هذا الرأي: "ويدلك على أن تعرفه بالصلة، لا بـ(اللام) التي فيها تعرف (مَنْ)، (وما) الموصولتين؛ ألا تراهما إذا وصلتا معرفتين ولا لام فيهما؛ فثبت وتبين بذلك أن تعرف الجميع بالصلات؛ وإنما لم يحتج في (مَن) (وما) إلى إدخال (اللام) فيها، وإلزامها إياها كما ألزمت (الذي) (والتي)؛ لأن (مَن) (وما) لا يوصف بهما، فلم يحتج إلى إصلاح اللفظ بلحاق لام التعريف بهما(٢). ورأي الفارسي مخالف لظاهر كلام سيبويه؛ فقد نصَّ صاحب الكتاب على أنه "إذا سميت رجلًا: الذي رَأيتُهُ، والذي رَأيتُ، لم تغيّرهُ عن حاله قبل أن يكون اسمًا؛ لأن (الذي) ليس منتهى الاسم، وإنَّما منتهى الاسم الوصل؛ فهذا لا يتغير عن حاله كما لم يتغير: ضاربٌ أبوهُ، اسم امرأة عن حاله، فلا يتغير (الذي) كما لم يتغير وصله، ولا يجوز لك أن تناديه كما لا يجوز لك أن تنادي: (الضاربُ أبوهُ) إذا كان اسمًا؛ لأنَّه بمنزلة اسمٍ واحد فيه الألف واللام"(٣).

ذكر ابن سيده أن سيبويه منع ذلك؛ مُعَلِّلًا ذلك بأن "(الْألف)، (واللَّام) المعرَّفة لَا تَجْتَمع مَعَ النداء؛ لأنهما كِلاهما معرَّف، فَلَا يجْتَمع تعريفان، فنتجَ من ذَلِك أَن (اللَّام) في الذي معرفةٌ لَيست زَائِدَة"(٤).

وأما المنادى فقد اختلف العلماء في وسيلة تعريفه إلى عدة آراء:

---

(١) ينظر العكبري "اللباب في علل البناء والإعراب"، ١/ ١٢٧؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ١/ ١١٧؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ١/ ٢٥٢.

(٢) ينظر ابن الخشاب، "المرتجل"، ٣٠٦.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٣/ ٣٣٣.

(٤) ابن سيده، الحسن بن علي بن إسماعيل، " المخصص"، تحقيق خليل إبراهيم جفال،ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م)، ٤/ ٢٦٢.

الأول: منهم من يرى أنه تعرَّف لوقوعه موقع ضمير المخاطب، وقد قال بهذا الفارسي[١]، وتبعه الرضي[٢]. وقد رُدَّ هذا الرأي؛ بحجة أنه لو كان الخطاب مُعرِّفًا، لعرَّف كلمة (رجل) في قولهم: (أنت رجلٌ قائم)؛ لأنك خاطبت رجلًا، ومع هذا الخطاب هو نكرة[٣].

الثاني: منهم من يرى أنه تعرَّف بـ(أل) المحذوفة، وناب حرف النداء عنها، فقولهم: يا رجلُ، أصلها: يا الرجلُ، والمعرف بـ(أل) يتوصل إلى ندائه بزيادة (أي)، فيقال: يا أيها الرجلُ، فحُذفت (أل) لفظًا، وبقي معناها، وهذا الرأي يعزى لابن عصفور، وأبي حيان[٤].

قال ابن عصفور: "وهذا المذهب هو الصحيح؛ لأن النداء لا ينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (أنت رجلٌ قائمٌ) فخاطبت، فإن (الرجل) لا يتعرف بخطابك إياه، بل بقي على تنكيره، وإنما تعرفت به النكرة المقبل عليها من حيث ناب مناب الألف واللام، فإذا قلت: يا رجلُ، فأصله: يَا أيُّها الرجلُ؛ فلذلك لم تحذف حرف النداء منه؛ لأنه عوض من الألف واللام؛ ولئلا يكثر الحذف"[٥].

وردَّ بعضهم هذا الرأي؛ بحجة أن حرف النداء الذي ناب عن (أل) في

(١) ينظر الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، "المقتصد"، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان (منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد)، ١/ ٧٦٩

(٢) ينظر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، تحقيق فخر صالح قدارة، (ط١، بيروت، عمان، دار عمار، ١٩٨٩)، ١/ ٨٤٩

(٣) ينظر ابن عصفور، "شرح الجمل" ١/ ١٨٧.

(٤) ينظر أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١/ ١١١.

(٥) ينظر ابن عصفور، "شرح الجمل"، ١/ ١٨٧.

التعريف، لو كان مُعرِّفًا لعرَّف (رجل) في قولهم: (يا رجلًا كلمني)، ولو كانت (يا) للتعريف، لا يجوز نصب الاسم، وإنما يتعرف (رجل) بالقصد(١). وقد ذكر أبو حيان أن "(المنادى) ما كان نكرة غير مقبل عليه، فلا خلاف أنه نكرة، وإنما الخلاف في العلم، والنكرة المقبل عليها، فقيل النداء يعرف النكرة المقبل عليها، والعلم بعد زوال تعريف العلمية"(٢).

الثالث: منهم من يرى أن تعريفه من قبيل الإشارة والمواجهة، وقد ذهب إلى هذا ابن مالك، وهذا الرأي بعيد عن التكلف عنده، ويرى أنه ظاهر كلام سيبويه(٣).

ومما يؤيد هذا الرأي قول المبرد: "ألا ترى أنك تقول إذا أردت المعرفة: يَا رجلُ أَقْبِلْ، فإنما تقديره: يَا أَيُّها الرَّجلُ أَقْبِلْ، وليس على معنى معهود، ولكن حدثت فِيه إشارة النداء؛ فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام، وصار معرفة بما صارت به المبهمة معارف"(٤).

والذي أميل إليه هو أن أقسام المعارف خمسة، وهي: المضمر، والعلم، والإشارة، وذو الأداة، والمضاف. وأما ما عداها فهي إما أن تكون مضمنة في قسم ذي الأداة كـ(الموصولات)، أو خارجة عن هذا التقسيم.

المسألة السابعة: (الخالفة) الزائدة على أقسام الكلام المشهورة

أجمع علماء العربية على أن الكلام يتألف من ثلاثة أقسام: اسمٍ، وهو ما دلَّ

(١) ينظر العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العثيمين، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان (٢٠٠٢م)، ٤٤٦

(٢) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٨/ ٩٠٨.

(٣) ينظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٨/ ١١٦.

(٤) المبرد، "المقتضب"، ٤/ ٢٠٥.

على معنىً في نفسه غير مقترن بزمن، وفعلٍ، وهو ما دل على معنىً في نفسه مقترنٍ بزمن، وحرفٍ، وهو ما دلَّ على معنىً في غيره[١]. والدليل على انحصار أنواع الكلام في ثلاثة أقسام جاء بالاستقراء وتتبع كلام العرب، والقسمة العقلية، ولو كان ثَمَّ نوع رابع لعثروا عليه[٢].

والناظر في التعريفات الثلاثة الخاصة بالاسم والفعل والحرف يلحظُ نوعًا من الكلمات لا تنطبق عليه ماهية التعريفات، كقولهم: صه، ومهْ، وبلهَ، وهيتَ، وأفّ، وهلمَّ، وشتانَ، وهيهات.. ونحوها.

وهذه الكلمات – ومثلها كثير – تقبل علامات الأسماء، لكنها في الوقت نفسه لا تدلُّ على معنى، أو ذات، بل تدل على حدثٍ وزمان كالأفعال، أي: أنها تشبه الأسماء لفظًا، والأفعال معنىً، فهي تحمل بعض خصائص الأسماء، كما تحمل بعض خصائص الأفعال؛ لذلك جعلوا لها مصطلحًا يجمع بين القسيمين، وهو مصطلح (أسماء الأفعال)؛ حيث نزلوها منزلة بين الأسماء والأفعال.

وقد أفرد سيبويه لهذا النوع من الكلام بابًا قال فيه: "باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخَذْ من أَمثلة الفعل الحادث وموضعُها من الكلام الأَمرُ والنَّهْيُ، فمنها ما يَتعدّى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يَتعدّى المأمورَ، ومنها ما يَتعدَّى المَنهيَّ

(١) ينظر أبو بكر السراج، "الأصول في النحو"، ١/ ٣٦؛ وأبو القاسم الزجاجي، "الإيضاح في علل النحو"، ١٤؛ وعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، "نتائج الفكر"، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ٤٩؛ وعثمان ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ١/ ٦٩١؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١/ ٢٢؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ١/ ٢٥.

(٢) ينظر ابن هشام، "شرح قطر الندى"، ١٢؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ١/ ٢٥؛ والسيوطي، "الأشباه والنظائر"، ٣/ ٥.

إلى منهي عنه، ومنها ما لا يَتعدَّى المَنهيَّ. أَمّا ما يتَعدّى فقولك: رُوْيْدَ زيدًا، فإنما هو اسم لقولك: أَرْوِدْ زيدًا، ومنها هَلُمَّ زيدًا، إنَّما تريد هاتِ زيدًا"(١).

وحدَّها المبرد بقوله: "هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل، ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تَصرَّفُ تَصرُّفَ الفعل، كما لم تَصرَّفْ (إن) تصرفَ الْفِعْل، فألزمت موضعًا واحدًا، وذلك قولك: صَهْ ومَهْ، فهذا إنما معناه: أُسكت، واكففْ، فليس بمتعدٍّ.."(٢).

والمشهور في هذا النوع من الكلام عند علماء النحو المتقدمين أنه (اسم فعل)، وقد اختلفوا في تحديد أصله، فجمهور البصريين يرون أنها أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة، لا تصرف الأفعال؛ إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء؛ إذ لا يُسند إليها إسنادًا معنويًّا(٣)، وبعض البصريين يرون أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء، فهي عندهم أفعال حقيقةً، وأسماء استعمالًا(٤)، وعدَّها جمهور

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١/ ١٥٠.

(٢) المبرد، "المقتضب"، ٣/ ٢٠٢.

(٣) ينظر ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، "الخصائص"، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ٤٧- ٤٨؛ والرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، "شرح كافية ابن الحاجب"، تحقيق الدكتور حسن الحفظي، والدكتور بشير مصطفى يلدز، ط١، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٩٩٣م)، ٣/ ٨٣؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣/ ١٠٢.

(٤) ينظر أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٨/ ٥٩؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٥/ ٢٢٨٩؛ والملا علي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، "توضيح المقاصد"، تحقيق عبد الرحمن علي بن سليمان، ط١، دار الفكر، ٢٠٠٨م)، ٣/ ١١٥٩؛ والأشموني، "شرح على =

الكوفيين أفعالًا حقيقةً مرادفة لما تُفسَّر به؛ لأنها تدلُّ على الحدث والزمان، وكل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف؛ فهي بمثابة (ليس) (وعسى) ونحوهما[١]، وذهب أبو القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس إلى أن نحو: مَهْ، وصَهٍ، وبَلْهَ، مما ليس أصله ظرفًا، ولا مصدرًا أفعال، وما أصله مصدر، أو ظرف، فهو منصوب على إضمار فعل لا يجوز إظهاره[٢].

وأما أبو جعفر أحمد بن صابر – من نحاة المغرب في القرن السابع الهجري – فقد جاء بمصطلح يختلف عن الذي قال به المتقدمون؛ إذ إنها ليست عنده أسماءً، ولا أفعالًا، ولا حروفًا؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأسماء ولا الأفعال؛ ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا الأفعال؛ وليست كالحروف، فهي لا تؤدي معنىً جزئيًّا كالحرف، فهي خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة، وأعطاها اسمًا مغايرًا وخاصًّا بها؛ حيث سماها **(الخالفة)**، أو خالفة الفعل؛ لأنها تخالفه، وتنوب عنه في الكلام[٣].

وقد قُوبِل رأي ابن صابر بالرفض التام من بعض المتأخرين من النحويين، لكنه كان جريئًا في طرحه، شجاعًا في مخالفته، وإن ناله ما ناله من معاصريه، ومن بعدهم كالشاطبي والأزهري وغيرهما، فقد ذكر الأول أن "قوله – أي: ابن صابر – غير صحيح؛ لقيام الإجماع قبله على خلاف قوله؛ إذ هو فيما أحسب متأخر جدا عن أهل الاجتهاد المعتبرين من النحويين، ولأن خواص الأسماء موجودة لأسماء الأفعال،

=

ألفية ابن مالك"، ٩١/٣؛ والصبان، أبو العرفان محمد بن علي، "حاشية الصبان"، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ٢٨٨/٣.

(١) ينظر أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٥٩/٨؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٦٣٩/٢.

(٢) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٢٢٨٩/٥.

(٣) ينظر ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "شرح ابن عقيل"، تحقيقي محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، دار التراث، ١٩٨٠م)، ٢٧/٨؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٢٥/١

فكيف يدعى خروجها عن الأسماء، وتسميتها أسماء أفعال يدل على ذلك أيضا"( ) .

وذكر الشيخ خالد الأزهري أن ما ذهب إليه أبو جعفر بن صابر حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتدُّ به( ). وعند الصبان لا يُعتدُّ بقول ابن صابر، وقد قال: والحق أنه – أي: اسم الفعل – من أفراد الاسم( ).

(والخالفة) عند الدكتور تمام حسان مصطلحٌ أطلقه الفراء فيما رواه عنه الأشموني( ). وهذا خلاف الصواب، ولم أعثر على ذلك عند الأشموني، ونص الأشموني هو: "وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل"( ).

ونسب إلى الفراء – أيضًا – مصطلح (الخالفة) الدكتور أحمد مكي الأنصاري، فقد اعتمد على نصِّ الفراء الذي يقول فيه: "إن (كلا) هي بين الأسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل، فلا أقول: إنها اسم؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل؛ لتغيرها في المكني والظاهر"( ) .

وهذا النص هو مجرد موازنة بين اسمية (كلا) وفعليتها، وهو بعيد كل البعد عن مصطلح (الخالفة) من حيث اللفظ. وقد استفاد من مصطلح (الخالفة) الدكتور تمّام حسان عندما تحدث عن تقسيم جديد للكلام العربي؛ بحيث يتجاوز التقسيم الثلاثي المتعارف عليه عند النحويين؛ بيد أن مفهوم (الخالفة) عنده مخالف لما عند ابن صابر؛ فهي عنده كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية؛ ولذلك وسَّع دائرة الخوالف،

(١) الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٨/ ٤٠.

(٢) ينظر الأزهري، "شرح الأزهرية"، ٤

(٣) ينظر الصبان، "حاشية الصبان"، ٨/ ٣٦

(٤) ينظر تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ط٥، عالم الكتب، ٢٠٠٦م، ص ١١٣.

(٥) الأشموني، "شرح على ألفية ابن مالك"، ٣/ ٩١

(٦) ينظر أحمد محمد أحمد عويش، "أسماء الأفعال في اللغة والنحو"، كلية اللغة العربية، (جامعة أم القرى، ١٩٨٢)، ٥٧

وجعلها تشمل أربعة أمور، منها: (خالفة الإخالة)، (وخالفة الصوت)، (وخالفة التعجب)، (وخالفة المدح والذم). والمقصود بـ(خالفة الإخالة) عنده (اسم الفعل)؛ إذ يقول: "خالفة الإخالة، ويسميها النحاة: اسم الفعل، ويقسمونها اعتباطًا ودون سند من المبنى والمعنى إلى اسم فعل ماض كـ(هيهاتَ)، واسم فعل مضارع كـ(ويْ)، واسم فعل أمر كـ(صَه).."[١].

وألمح إلى ذلك الأستاذ عباس حسن؛ حيث وصف التقسيم الثلاثي للكلام بالضعف، فقد ذكر – بعد أن أبان مراد الجمهور من تسمية أسماء الأفعال – أنه "بالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب، لا يزال يشوبه –بحق– بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة، مع أنها لا موضع لها من الإعراب؛ فلا تكون مبتدأً، ولا خبرًا، ولا فاعلًا، ولا مضافًا، ولا مضافًا إليه، ولا غير ذلك. ويخف الاعتراض، ويكاد الضعف يختفي، لو أخذنا بالرأي القائل: إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة، وأصحاب هذا الرأي يسمونه: (خالفة) بمعنى: خليفة الفعل، ونائبه، في معناه، وعمله، وزمنه، وكل ما يتضمنه على الوجه المشروح هنا"[٢].

وقد استرسل بعض العلماء المعاصرين في ذكر العلامات النحوية والتصريفية (للخالفة)، بما يتواءم مع الكلمات المنضوية تحتها من حيث المعنى الصرفي، ولزوم البناء، وقبول تنوين التنكير، وعدم قبول التعريف والتثنية، والجمع، ولا الحذف، ولا اللواصق، ولا الزوائد، ولا التوكيد بالنون، إلى غير ذلك من العلامات[٣].

ومن خلال ما عرضته آنفًا أرى أن الإشكال يكمنُ في كون مصطلح (اسم

(١) تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ١١٣.

(٢) عباس حسن، "النحو الوافي" (الحاشية)، ط٥، ١، دار المعارف) ٤/١٤٢.

(٣) ينظر فاضل مصطفى الساقي، "أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة"، تقديم تمام حسان، (القاهرة، مصر، ١٩٧٧)، ٢٥٣ وما بعدها.

الفعل) يجمع بين قسيمين، كل قسم له خصائصه، وملامحه، وسماته، وإطلاق (اسم الفعل) على ذلك قد يخرق ذلك المفهوم، ويتجاوز بعض القيود الخاصة بهما، أي: الاسم والفعل؛ لذلك لجأ بعضهم إلى مصطلح (الخالفة)، وقد يكون أكثر دقةً، وأوسع دائرة، وأبعد للإشكال الذي يكتنف هذا الكم الكبير من الألفاظ، حتى إن ابن قتيبة احتار في تصنيف عدد من الألفاظ التي نسميها (اسم الفعل)، فهو يعقد في كتابه بابًا بعنوان: باب تفسير حروف المعاني وما شاكلها من الأفعال التي لا تتصرف، وذكر فيه: ها، وهات، وتعال، وهلم، ورويد( ).

وهذا أبو علي الفارسي كان يفتي في (هيهات) مرة بكونها اسمًا للفعل، كـ(صه)، (ومه)، ومرة بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضره في الحال( ). وفتوى الفارسي دليل على عدم وضوح الرؤية لمصطلح (اسم الفعل)، وربما تكون حالة خاصة بـ(هيهات).

والذي أميل إليه أن مصطلح (الخالفة) الذي جاء به ابن صابر من الزيادات التي جديرٌ بأن يكون له حضورٌ في الدرس النحوي، وأن يكون قسمًا رابعًا لأقسام الكلام، فهو يعطي صبغة خاصة لشريحة كبيرة من الألفاظ التي لم يفِ مصطلح (اسم الفعل) بصفاتها اللفظية والمعنوية؛ إذ إن (اسم الفعل) كان معالجة النحاة له إيثارًا للمبنى على حساب المعنى، فهو انتصار للشكل، ذلك أن: البناء، والتنوين، ونون التوكيد، ودخول الكاف، وتقديم المعمول، كلها أمور راجعة إلى الشكل، وليس شرطًا أن يكون اعتماد المصطلحات النحوية واللغوية حصرًا وحكرًا على المتقدمين من

(١) ينظر الدينو ي، محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأ ويل مشكل القرآ ن"، تحقيق إبراهيم شمس الدين، (بو تة، لبنا ن، دار الكتب العلمية)، ٢٩٤ وما بعدها.

(٢) ينظر رأيه في ابن جي، "الخصائص"، ١/ ٢٠٧؛ والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "الاقتراح في أصول النحو"، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، ط١، دمشق، دار البيروتي، ١٤٢٤)، ١٥٣.

العلماء، فقد يفتح الله على المتأخر ما لا يصل إليه المتقدم.

المسألة الثامنة: (الإضافةُ الشبيهة بالمحضة) الزائدة على قسمي الإضافة المشهورين

الإضافة في العربية على القول المشهور قسمان(١): معنوية، ولفظية، وبعضهم يسميها: محضة، وغير محضة، فأما المعنوية أو المحضة فهي: التي لا ينوي بها انفصال المضاف من المضاف إليه، ولأن فائدتها في المعنى، وهي بمعنيين: معنى (اللام) كقولهم: غلامُ رجلٍ، أي: لِرجلٍ، ومعنى (مِن) كقوهم: ثوبُ خزٍّ، أي: مِنْ خَزٍّ، وهذا القسم يفيد تخصيصًا إن كان المضاف إليه نكرة، كـ(غُلامِ رجل)، وتعريفًا إن كان المضاف إليه معرفة، كـ(غُلام زيدٍ). وعبد القاهر الجرجاني أضاف معنى ثالثًا، وهو أن تكون بمعنى (في)، كقولهم: فلانٌ ثبتُ الغَدرِ، أي: ثابِتُ القَدَم في الحَربِ والكَلام(٢).

وأما الإضافة اللفظية، أو غير المحضة فهي: أن يكون المضاف وصفًا يعمل فيما أضيف إليه عمل الفعل، كقولهم: حَسَنُ الوَجهِ، وضَارِبُ زَيدٍ، وهذا القسم لا يتخصَّصُ بالإضافة، ولا يتعرَّفُ؛ إذ إن المقصود به تخفيفِ اللفظِ، بحذف التنوينِ، أو نون التثنيةِ، أو الجمع على حدها(٣). ٣

وقد زاد ابن مالك على القسمين المشهورين عند النحويين قسمًا ثالثًا، وهو

(١) ينظر أبو بكر السراج، "الأصول في النحو"، ١/ ٥٣؛ وأبو القاسم الزجاجي، "الإيضاح في علل النحو"، ١٠٨؛ واللمع ٨٠؛ والجزولي، "المقدمة الجزولية"، ١٣١؛ وابن الأثير، "البديع في العربية"، ١/ ٤٣؛ وابن الخباز، "توجيه اللمع"، ٢٥٣؛ وابن عصفور، "شرح الجمل"، ١/ ١٦٦؛ وابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح الكافية الشافية"، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي (ط١، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي)، ١/ ٩٠٦.

(٢) ينظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١/ ١٢٧؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٤/ ١٨٠٠.

(٣) ينظر المرادي، "توضيح المقاصد"، ١/ ٧٨٩.

الإضافة الشبيهة بالمحضة، وذكر أبو حيان أنه لا يعلم له سلفًا في ذلك(١)، وما جعله المصنف من قبيل الإضافة الشبيهة بالمحضة، هو عند النحويين من قبيل المحضة، إلا شيئًا واحدًا، وهو الاسم المضاف إلى الصفة، فإنه عند الفارسي من قبيل غير المحضة(٢).

وتقرير ما اختاره هو أن في هذه الإضافة اتصالًا من جهة أنه لم يُنْوَ معه ضمير كما نوي في الصفة المضافة إلى مرفوعها، أو منصوبها، وانفصالًا من قبل أن المعنى على التبعية، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف، مراعاة لشبهه بالمتصل لفظاً ونية، وهذا النوع مقصور على السماع(٣)، وقد وجعله في سبعة أنواع، وهي(٤): **الأول**: إضافة الاسم إلى الصفة، نحو: (مسجد الجامع)، وقد جعل ابن مالك إضافة الاسم إلى ما هو في الأصل صفة كـ(مسجد الجامع) واسطة بين المحضة، وغير المحضة على أصح القولين، ثم علَّل بأنها إضافة تصل ما هي فيه بما يليه، إمّا بها نحو: (ولدارُ الآخرة)، ثم قال: "وكلا الاستعمالين صحيح فصيح، فوجب أن يكون لنوعه اعتباران: اتصال من وجه وانفصال من وجه، فالاتصال من قبل أن الأول غير مفصول بضمير منوي كما هو في إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها؛ ولأن موقعه لا يصلح للفعل فيقدر تنكيره؛ ولأن الذي حكم بعدم تمحض إضافته جعل سبب ذلك أن الأصل إضافة الأول إلى موصوف الثاني، فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، وهذا إذا

(١) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٤/ ١٨٠٦.

(٢) ينظر ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٧/ ٣١٨٧.

(٣) ينظر ابن عقيل، "المساعد"، ٢/ ٣٣٣.

(٤) ينظر ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، "التسهيل"، تحقيق محمد كامل بركات، (دار الكاتب العربي١٣٨٧ هـ)، ١٥٦؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣/ ٢٣١- ٢٣٤، والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٢/ ٧٨٧، والأشموني، "شرح على ألفية ابن مالك"، ٢/ ١٢٨، ١٢٩.

سُلّم لا يمتنع به تمحض الإضافة؛ لأن الحكم لا يتغير بحذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه.. وأما الانفصال في هذا النوع فمعتبر من قِبَل أن المعنى يصح به دون تكلف ما يخرج به عن الظاهر؛ ألا ترى أن نحو: (الجانب الغربي)، (والصلاة الأولى)، (والمسجد الجامع)، (والدار الآخرة)، (والحبة الحمقاء) مُكتفى بلفظه في صحة معناه، وأن نحو: (جانب الغربي)، (وصلاة الأولى)، (ودار الآخرة)، (ومسجد الجامع)، (وحبة الحمقاء) غير مُكتفى بلفظه في صحة معناه، بل يحتاج فيه إلى تكلف تقدير، بأن يقال: جانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، ودار الحياة الآخرة، ومسجد الوقت الجامع، وحبة البقلة الحمقاء"(١). وذهب الفارسي(٢) وابن الدباس وغيرهما إلى أنّ إضافة الاسم إلى الصفة غير محضة، وأجاز ذلك ابن عصفور، وعند غيرهم أنها محضة(٣)، وهو رأي أبي حيان فقد جعلها من إضافة الموصوف إلى صفته.. وإضافتها محضة، ثم علَّل لذلك بأنه لا يجمع بينها وبين (أل)، ولا تدخل (رب) عليه، ولا يأتي هذا النوع نكرة فيما يعلم(٤).

وجعل ابن أبي الربيع إضافة (دار الآخرة)، (ومسجد الجامع) إضافة مُعرِّفة، وإن لم يكن القصد بالإضافة إلا التخفيف(٥). وحكى عنه أبو حيان قوله: "وهذا لا يجري في كل الصفات؛ ألا ترى أنك لا تقول: عندي كِتَابُ الصَّحيحِ، تريد: الكتاب الصحيح، وإن كنت تقول: صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامعِ، وهما في معنى:

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣/ ٢٢٩.

(٢) ينظر أبو علي الفارسي، "الإيضاح العضدي"، ٢٧١، ٢٧٢.

(٣) ينظر أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٢/ ٣٤، وابن عقيل، "المساعد"، ٣/ ٣٣٢.

(٤) ينظر أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٢/ ٣٨.

(٥) ينظر ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي السبتي، "البسيط في شرح جمل الزجاجي"، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي،ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م)، ١/ ٣١٢.

الصلاةُ الأولى، والمسجدُ الجامعُ؛ وإنما يجري في كل اسم موصوف بصفة تلك الصفة توجد لما تلازمه؛ ألا ترى أن (الصلاة) إذا كانت أولى، إنما تكون أولى بساعتها، وكذلك (مسجدُ الجامعِ)، إنما هو جامع في وقت مخصوص، وهو عند الزوال من يوم الجمعة؛ فكذلك أيضا يصح أن يوصف بأنه جامع، وكذلك (الدار الآخرة) ساعتها أيضا آخرة"( ). **الثاني**: إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: (شَهْرُ [1] رَمَضَان)، (ويومَ الخميس)، (وذاتَ اليمين). **الثالث**: إضافة الصفة إلى الموصوف، كقولهم: (سَحقُ عِمامة)، (وجَردُ قَطيفة)، والأصل: عِمامةُ سَحقٍ، وقَطيفةٌ جَرداءُ. وهذان النوعان من الإضافة ذهب ابن عصفور إلى أنهما غير محضة( )، وغيره ذهب إلى أنهما محضة( ). ورأي ابن مالك عند ابن عقيل لا ينقاس( ). [3]

الرابع: إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة، كقوله:

عَلا زَيدُنَا يَومَ النَّقَا رَأسَ زَيدِكُمْ بِأَبيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِ( )

أي: علا زيدُ صَاحبِنا رأسَ زَيدِ صَاحبِكم، فحذف الصفتين، وجعل الموصوف

(١) ينظر رأيه في أبي حيان "التذييل والتكميل"، ٢/ ١ ٤٤؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٨/ ٣١٨٨

(٢) ينظر شرح الجمل ١/ ١٦٧، ١٦٨؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٤/ ١٨٠٨؛ والمالقي، "توضيح المقاصد"، ٢/ ٧٨٧

(٣) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٤/ ١٨٠٨؛ والمالقي، "توضيح المقاصد"، ٢/ ٧٨٧

(٤) ينظر ابن عقيل، "المساعد"، ٢/ ٣٣٤

(٥) البيت من الطويل، وقائله رجل من طيء. ينظر العيني، "المقاصد النحوية"، ٣/ ١٢٩٧؛ وبلا نسبة في الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، " المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م)، ٢٩٨؛ والزمخشري، "المفصل"، ٢٩؛ وابن الأثير، "البديع في علم العربية"، ١/ ٣٧؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٨/ ٣٢٠٨؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣/ ٢٣١

خلفًا عنهما في الإضافة. وذكر بعضهم أن في هذا تكلفًا، وهو عكس المشهور من جعل الصفة خلفًا عن الموصوف في الإضافة وغيرها، وخلاف المشهور أيضًا من حذف الصفة بدون جعل موصوفها خلفًا عنها في شيء(١). **الخامس**: إضافة المؤَكَّد إلى المؤَكِّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان، نحو: يوميذٍ، وحينئذٍ، ومن إضافة المؤكد إلى المؤكد في غير الزمان قول الشاعر:

لم يَبْقَ مِن زَغَبٍ طارَ الشِّتاءُ بِهِ على قرا ظَهْرِهِ إلا شَمَالِيلُ(٢)

فأضاف (القرا) إلى (الظهر) وهما بمعنى واحد، وهذا النوع في غاية الندور، ويقتصر فيه على السماع كما ذكر أبو حيان(٣). **السادس**: إضافة الملغى إلى المعتبر، كقول الشاعر:

إِلَى الحَوَلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ(٤)

السابع: إضافة المعتبر إلى الملغى، نحو: (اضربْ أَيَّهُمْ أَساءَ)، ومنه قول الشاعر:

---

(١) البغدادي، عبد القادر بن عمر، "شرح أبيات مغني اللبيب"، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث١٣٩٨ هـ)، ٨/ ٣٠٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ابن قتيبة، محمد بن عبد الله بن مسلم، "المعاني الكبير" تحقيق المستشرق الدكتور سالم الكرنكوي، ط١، حيدر أباد، مطبعة دائرة المعارف، ١٩٤٩م)، ٨/ ١٨١؛ وبلا نسبة في ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣/ ٢٣٣؛ وأبي حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٤/ ١٨٠٩؛ وابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، "تخليص الشواهد"، تحقيق الدكتور عباس الصالحي، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي١٤٠٦ هـ)، ١٣٨؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٧/ ٣١٧٥.

(٣) ينظر أبو حيان "التذييل والتكميل"، ٢/ ٨/ ٤٩.

(٤) البيت من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعة. ينظر لبيد بن ربيعة بن مالك، "ديوانه"، اعتنى به حمود طماس، ط١، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠٤م)، ١٥؛ وابن جني، "الخصائص"، ٣/ ٣١؛ والزمخشري، "المفصل"، ١٢٤؛ وأبو القاسم السهيلي، "نتائج الفكر"، ٧ ٣؛ والعيني، "المقاصد النحوية"، ٣/ ١٣٠٠؛ وعبد القادر البغدادي، "شرح أبيات مغني اللبيب"، ٧/ ١٩٧.

أَقَامَ بِبَغدَادَ العِرَاق وشَوقِهِ لِأَهْلِ دِمَشقَ الشَّامِ شَوقٌ مُبرِّحُ[1]

وقد تعقّبَ الشاطبي ابنَ مالك في إضافته للقسم الثالث، وهو الإضافة الشبيهة بالمحضة؛ بحجة أن أقسامه السبعة التي ذكرها تدخل في القسمين المشهورين: المحضة، وغير المحضة، فقد قال: "فإذا تقرر هذا فقد حصل لنا أن الإضافة في هذه الأمور على وجهين: محضةٌ، وغير محضة، كما قال سيبويه وغيره، وأن كلام الناظم لم يتناول إلا أحد الوجهين، وهذا من الناظم احترازٌ حسنٌ، وبناء للمسألة على أصل صحيح مليحٍ، وبالله التوفيق"[2].

والذي أراه أن ما ذهب إليه ابن مالك من زيادة قسم ثالث لأقسام الإضافة، وهو الشبيه بالمحضة هو اجتهاد منه، لكنه لا يرقى إلى أن يكون قسمًا منفردًا بذاته؛ لأن الأنواع السبعة التي ذكر أنها تنضوي تحت هذا القسم، قد تدخل ضمنًا في القسمين المشهورين، وبعضها في غاية الندور، ومقصور فيه على السماع.

المسألة التاسعة: (الجمل: الظرفية، والشرطية، والندائية) الزائدة على قسمي الجملة المشهورين

تتألف الجملة من قسمين رئيسين لا ثالث لهما عند جمهور النحويين، هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والاسمية: ما كان الجزء الأول منها اسمًا، نحو: زيدٌ أبوهُ منطلقٌ، والفعلية: ما كان الجزء الأول منها فعلًا، نحو: قامَ زيدٌ[3].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين. ينظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣/ ٢٣٥؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٢/ ٣٣٦؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٧/ ٣١٧٧؛ والعيني، "المقاصد النحوية"، ٣/ ١٣٠٢.

(٢) الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٤/ ٣٢– ٣٥

(٣) ينظر أبو البركات الأنباري، "أسرار العربية"، ٧٥؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٣/ ١١١٥؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٨/ ٤٤٣؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٧/ ٩٤٩.

وأول مَن أشار إلى هذا التقسيم هو سيبويه دون أن يصرحَ به، فقد قال: "وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوكَ، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء"(١). ثم جاء ابن السراج، وذكر جزأي كل قسم من أقسام الجملة المشهورين دون أن يسمي القسمين، وجعلها على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر، ثم مثَّل لكل واحدٍ منهما(٢).

إذن تتكون الجملة من قسمين، وهذا هو المشهور، وقد جاء بعض النحويين وزاد على ذلك المشهور بعض الأقسام، **فهذا ابن هشام جعلها في ثلاثة**؛ حيث زاد على الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، الجملةَ الظرفية، وحدَّها بقوله: "المصدرة بظرفٍ، أَو مجرور، كقولهم: أعندك زيدٌ، وقولهم: أفي الدَّار زيدٌ، إذا قدرت (زيدًا) فاعِلًا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مُبتدأ مخبرًا عنه بهما"(٣). وقد تبعه في ذلك التقسيم الأبذي(٤). وما ذهب إليه ابن هشام مخالف لما عليه النحويون؛ إذ إن الظرف ليس خبرًا، وإنما هو متعلق بالخبر. قال ابن يعيش: "واعلم أنّ الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: زيدٌ في الدار، وعمرٌو عندكَ، ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة؛ لأن (الدار) ليست من (زيد) في شيء، وإنّما الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، والتقديرُ: زيدٌ استقرَّ عِندكَ، أو حَدَثَ، أو وَقَعَ، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١/ ٢٣.

(٢) ينظر ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١/ ٦٤.

(٣) ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٤٩٢

(٤) ينظر الأبذي، أحمد بن محمد البجائي، "الحدود في علم النحو"، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، ٢٠٠١م)، ٤٧٥.

في الحقيقة بلا خِلاف بين البصريين، وإنّما حذفتَها، وأقمتَ الظرفَ مقامَها؛ إيجازًا لِما في الظرف من الدلالة عليها؛ إذ المرادُ بالاستقرار استقرارٌ مُطْلَقٌ، لا استقرارٌ خاصٌّ"(١).

وزعم بعضهم أن عبد القاهر الجرجاني جعلها في أربعة أقسام، حيث أضاف على الجملة الظرفية، الجملةَ الشرطية، وهي التي تتركب من الشرط والجزاء، نحو: (إِنْ تُكْرِمْنِيْ أُكْرِمُكَ)(٢). فقد قال: "اعلم أن الجمل على أربعة أضرب كما ذُكر، فالأول نحو: زيدٌ منطلق، وأخوهُ خارج، وهو الجملة من المبتدأ والخبر، والثاني نحو: خرج أبوهُ، وقامَ غُلامُهُ، وهذا هو الجملة من الفعل والفاعل، والثالث: إنْ تضربْهُ يضربْكَ، وهو الجملة من الشرطِ والجزاء، والرابع نحو: في الدارِ، وخلفَكَ، ويوم الجمعة، وهو الجملة من الظرف، وكون هذا الضرب جملةً يقع فيه كلام من بين الجميع"(٣).

والحقيقة أن عبد القاهر في نصه لم يكن إلا شارحًا لعبارة أبي علي الفارسي الذي يتحدث فيها عن أنواع الجمل التي تكون خبرًا للمبتدأ، والدليل على ذلك قوله: "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل، وهي في الأصل اثنتان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر؛ لأن الشرط والجزاء يكون من فعل وفاعل"(٤). وقد تبع أبا علي الفارسي في ذلك الزمخشري(٥).

والذي يؤكد ذلك هو ما بيّنه ابن يعيش في كون هذه القسمة لفظية، فقد نصَّ بقوله: "واعلم أنّه قسم الجملة إلى أربعةِ أقسام: فعليّةٍ، واسميّةٍ، وشرطيةٍ، وظرفيّةٍ، وهذه

(١) ينظر الزمخشري، "المفصل"، ٤٤

(٢) ينظر ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٤٩٢؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٨/ ٥٦.

(٣) الجرجاني، "المقتصد"، ١/ ٢٧٤

(٤) الجرجاني، "المقتصد"، ١/ ٢٧٧

(٥) ينظر الزمخشري، "المفصل"، ٤٤

قسمة أبي عليّ، وهي قسمةٌ لفظيّةٌ، وهي في الحقيقة ضربان: فعليةٌ واسميةٌ؛ لأن الشرطيّة في التحقيق مركَّبةٌ من جملتَين فعليّتَيْن: الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ، والجزاء فعلٌ وفاعلٌ، والظرفُ في الحقيقة للخبر الذي هو (اسْتَقَرَّ)، وهو فعل وفاعلٌ"( ).

ومنهم مَن زاد قسمًا خامسًا( )، فقد عدَّ بعضهم جملة النداء من أقسام الجملة، كقولهم: (يَا زَيدُ)، فهي مركبة في الأصل من الحرف والاسم، أي: أنها مباينة للاسمية والفعلية، وقد اختلف في شأنها اللغويون والنحويون، فهي جملة؛ لأنها تفيد معنى كاملًا حين نقف عليها، وهي تتكون من حرف للنداء ومنادى، والجملة المعروفة لا تتكون من حرف واسم فقط، ولا بد أن يكون فيها إسناد بين اسم واسم، أو بين فعل واسم؛ لهذا كله يرى بعض اللغويين المحدثين قبول هذا التركيب على أنه (جملة)، لكنهم يطلقون عليها (جملة غير إسنادية)، وبعض النحويين يرى أن (جملة النداء) جملة تامة، شأنها شأن الجمل الأخرى؛ حيث يتوافر فيها إسناد غير ظاهر؛ لأن المنادى عندهم نوع من (المفعول به)، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره: أنادي، أو أدعو، وهذا الفعل لا يظهر مطلقا، وحرف النداء ينوب عنه ويعمل عمله( ).

فهذا ابن مضاء يجعل العامل في جملة النداء حرف النداء، وعلل ذلك بأنه إذا أظهر الفعل تغير المعنى من جملة إنشائية طلبية إلى جملة خبرية( ).

ومذهب سيبويه والجمهور أنها راجعة إلى الجملة الفعلية؛ إذ إن العامل هو

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٨/ ٢٢٩.

(٢) ينظر الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٨/ ٥٨٩

(٣) ينظر عبده راجحي، "التطبيق النحوي"،ط(١، مكتبة المعارف،١٩٩٩م)، ٢٧٦.

(٤) ينظر ابن مضاء، "الرد على النحاة"، ٧٢

الفعل على تقدير نيابة الحرف عنه[1]. وذكر الرضي أن المبرد أجاز نصب المنادى على حرف النداء؛ لسده مسد الفعل، أي: أن حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة – أي: الفعل – والفاعل مقدر، والمفعول به واجب الذكر لفظًا، أو تقديرًا على رأيي الجمهور والمبرد؛ إذ لا نداء بدون المنادى[2].

وفي المقتضب كلام المبرد موافق لكلام الجمهور، قال: "اعلم أنّك إذا دعوت مضافًا، نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدَ اللهِ؛ لأن (يا) بدل من قَوْلك: أَدْعُو عبدَ اللهِ وَأُرِيد، لَا أَنَّكَ تخبر أَنَّك تفعل، وَلَكِن بهَا وَقع أَنَّك قد أوقعت فعلًا، فَإِذا قلتَ: يَا عبدَ اللهِ، فقد وَقع دعاؤك بـ(عبدِ الله) فانتصب على أَنه مفعول تعدى إليه فعلك"[3].

والعامل عند السهيلي في جملة النداء هو المعنى أو القصد، كأنهم شبهوه بالعامل في المبتدأ، قال[4]: "والذي يظهر لي الآن أن (يا) تصويت بالمنادى، نحو: (جوت)، (وها)، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه، وإلى ذكره، كما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه: أنه منصوب، ويدلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه، نحو: (صاحب زيدٍ أَقبلْ)، "□ □ □ □□□"[5]. وقد أجاز بعضهم تركيب الاسم مع الحرف، لكن الجُمْلة الفعلية فيه مقصودة، فهي في الأصل داخلة فيها، قال الفارسي: "وأما قولهم في النداء: يا زيدُ،

(١) ينظر ابن السراج، " الأصول في النحو"، ١/ ٣٣٣؛ وأبو البركات الأنباري، "الإنصاف"، ١/ ٢٦٦؛ وأبو البركات الأنباري، "أسرار العربية"، ١٧٣؛ وابن الناظم، "شرح ألفية ابن مالك" ٤٠٣

(٢) المبرد، "المقتضب" ٤/ ٢٠٢.

(٣) ينظر ابن مالك، "شرح الكافية"، ٢/ ٤٠٨

(٤) أبو القاسم السهيلي، "نتائج الفكر"، ٦١.

(٥) سورة يوسف آية ٢٩.

واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلف من اسم وحرف؛ فذلك لأن الفعل ها هنا مراد عندهم، يدلك على ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم: يا أثلًا؛ أفلا ترى أنّ الاسم المنتصب لا يخلو من أن يكون العامل فيه فعلاً، وما هو مشبه به، أو اسمًا، فلا يجوز أن يكون العامل ما شبه به الفعل في نحو: (أنْ)، (وما)؛ لأن ذلك العامل ما شبه به الفعل في نحو: (أنْ) (وما)؛ لأن ذلك لا يعمل مضمرًا"(١). وذكر ابن مالك أن المنادى يكون منصوبًا لفظًا، أو تقديرا بـ(أنادي) لازم الإضمار(٢).

والذي أراه هو أن الجملة تتكون من قسمين رئيسين لا ثالث لهما، وهما: الاسمية، والفعلية، ومن زاد على ذلك فهو مخالفٌ لما عليه جمهور النحويين؛ لأن الجملة الظرفية للخبر الذي هو (استقر)، وهو فعل وفاعل؛ ولذلك يُحْكَم على موضعها بالرفع على معنَى أنَّه لو وقع المفردُ الذي هو الأصلُ موقعَها، لكان مرفوعًا، والجملة الشرطية في الأصل مركبة من جملتين فعليتين، هما: الشرط، والجزاء، وكلاهما مكون من فعل وفاعل، وكذلك جملة النداء تكون فعلية في أصلها؛ لأن المنادى فيها منصوب، وناصبه فعل مقدر.

المسألة العاشرة: (بدلُ كلٍّ من بعض) الزائد على أقسام البدل المشهورة

البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة(٣). وهو من اصطلاحات البصريين، وأما الكوفيون فقد نقل عنهم ابن كيسان تسميته تكريرًا، ونقل الأخفش

(١) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، "المسائل العسكريات"، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، ط١، عالم الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م)، ٧١.

(٢) ينظر ابن مالك، "التسهيل"، ١٧٩.

(٣) ينظر محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، "ألفية ابن مالك"، (دار التراث)، ٤٩؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣/ ١٢٧٤؛ وابن الناظم، "شرح ألفية ابن مالك، ٣٩٣

أنهم يسمونه الترجمة والتبيين[1].

وهو إما أن يكون الأول في المعنى، أي: بدل كل من كل، نحو: رأيتُ أخاكَ زيدًا، وإما أن يكون بعضه، أي: بدل بعض من كل، نحو: ضربتُ زيدًا رَأسَهُ، وإما أن يكون مشتملًا عليه، أي: بدل اشتمال، نحو: سلب زيدٌ ثوبُهُ، وإما أن يكون بدل مباين، وهو على قسمين: بدل إضراب، أو بداء، وهو ما باين الأول مطلقًا وقصدًا، نحو: أَكلْتُ تمرًا زبيبًا، وإما بدل الغلط والنسيان، نحو: مررتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ، أراد (بحمار) فغلط، فغلط بقوله: برجل، فوضعه موضعه[2].

وثمة قسمٌ ضمَّنه بعض النحويين أقسام البدل، وجعلوه تحت مسمى: (بدل كل من بعض)، أي: عكس (بدل بعض من كل)، واحتجوا بقولِه: لقيتُهُ غدوةً يومَ الجُمعةِ؛ لأن العامل الواحد لا يعمل في نوع من المعمولات إلّا في واحد منه إلّا على طريق الإتباع[3]. ويمثلون له بأمثلة، منها قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمْ عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾[4]؛ لأن (الكعبة) بعض (البيت الحرام)، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾[5]، فـ(جنات) بدل من (الجنة). وقد اختار السيوطي هذا القسم من أقسام البدل، وذكر أن فائدة ذلك في الآية تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة[6]، ومنه قول امرئ القيس:

---

(١) ينظر ابن عقيل، "المساعد"، ١/ ٤٢٧.

(٢) ينظر أبو علي الفارسي، "الإيضاح العضدي"، ٢٨٣؛ واللمع ٨٧؛ وأبو البركات الأنباري، "أسرار العربية"، ٢١٧؛ والجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ٦٧؛ وابن مالك، "التسهيل"، ١٧٢.

(٣) ينظر ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٨/ ٣٤٠٨.

(٤) المائدة آية ٩٧.

(٥) مريم آية ٦١– ٦٢.

(٦) ينظر السيوطي، "همع الهوامع، ٣/ ١٧٩.

كَأَنَّ غَدَاةَ البَيْنِ يَومَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُراتِ الحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ(١)

فـ(يوم) بدل من (الغداة)، والبدل في البيت أعم من المبدل منه، فهو كل من بعض(٢). ومنه قول الآخر:

نَضَّرَ اللهُ أَعْظُمًا دَفنُوهَا بِسِجِسْتانَ طَلْحةَ الطَّلَحَاتِ(٣)

فـ(طلحة) بدل من (أعظمًا)، وهو أعم منه، أي: رحم الله طلحةَ الطلحات.

وهذا القسم من أقسام البدل زاده بعض النحويين، وقد ردَّهُ كثير من العلماء، والجمهور مُجمعٌ على نفي بدل كل من بعض، وقد كرهوا أن يبدلوا الأكثر من الأقل، يعني كلًا من بعض، كما زعم ابن خروف(٤).

وذكر بعض البلاغيين أن هذا النوع إنما هو بدل كل من كل مع زيادة في المعنى، قال بهاء الدين السبكي: "وما يتوهم بعضهم من أن ثم قسمًا يقال له: بدل كل من بعض، في نحو: رَأيتُ القَمرَ فلكَهُ، وَهمٌ، فإن وقع شيء من ذلك في كلام معتبر، فهو بدل كل من كل، غايته أن البدل اشتمل على زيادة معنى ليس في

(١) البيت من الطويل. ينظر امرئ القيس بن حجر، الحارث الكندي، "ديوانه"، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، ط١، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠٤م)، ٣٢؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٤/ ١٠٣٩؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٤/ ٧١؛ والعيني، "المقاصد النحوية"، ٤/ ١٦٨٣.

(٢) ينظر العيني، "المقاصد النحوية"، ٤/ ١٦٨٣؛ والأشموني، "شرح على ألفية ابن مالك"، ٣/ ٥

(٣) البيت من الخفيف، وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات. ينظر شرح ابن يعيش ١/ ١٤٤؛ وورد بلا نسبة في المبرد، "المقتضب"، ٢/ ١٨٨؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/ ١٤٤؛ وأبي البركات الأنباري، "الإنصاف"، ١/ ٣٥؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣/ ٢٧١؛ والمرادي، "الجنى الداني"، ٦٠٥.

(٤) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٤/ ١٩٧٠.

المبدل"[1]، وذلك لا ينافي البدلية.

قال بعضهم: ولا حُجَّةَ فيما أورده المثبتون لهذا القسم من أمثلة، وقد تأولوا الأمثلة التي أوردوها، فأما الآيتان الكريمتان، فالتوجيه الصحيح للآية الأولى هو أن (الكعبة) اسم يطلق على مكة، وحينئذ يكون (البيت الحرام) بدل كل من كل، أو بدل بعض من كل، أو (البيت الحرام) هو مكة، فيكون بدل كل من كل[2]. وعند الزمخشري (البيت) في الآية الكريمة عطف بيان على جهة المدح لا التوضيح[3]. وأما الآية الثانية فإن (أل) في (الجنة) للجنس، (والجنات) داخلة فيها[4].

وأما البيتان، فتوجيه الأول منهما على أن (اليوم) ليس اسمًا للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ولكنه اسم للوقت مطلقًا، طال أو قصر، نظير قولهم: (إنَّما ادَّخرتُكَ لهذا اليَوم)، يريدون لهذا الوقت، وعلى هذا يكون إبدال (يوم) من (غَداةَ البَيْن) من نوع بدل الكل من الكل. والصحيح أَنه بدل كل من كل بجعل (أَعظُم) من قبيل ذكر البعض، وإرادة الكل بدليل المعنى.

وقد ذكر ناظر الجيش أن توجيه (بدل كل من بعض) في البيت لا معول عليه، ثم علل ذلك بقوله: "لأن ظرفي الزمان إذا كان أحدهما أعم من الآخر، جاز للعامل الواحد أن يكون عاملا فيهما"[5].

وأما توجيه البيت الثاني فهو أنَّ (أعظُمًا دفنُوها) أعظمَ طلحة، ثم حُذِفَ

(١) السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي، "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط١، (بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م)، ١/ ٢٢٤.

(٢) ينظر أبو حيان، "البحر المحيط"، ٤/ ٣٧٢.

(٣) ينظر الزمخشري، "الكشاف"، ١/ ٦٨١.

(٤) ينظر محمد الأمين المختار، "أضواء البيان"، (بيروت، لبنان، دار الفكر، ١٩٩٥)، ٤/ ٤١٨.

(٥) ينظر ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٧/ ٣٤٠٨.

المضافُ، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، ويَدُلُّ على ذلك الروايةُ المشهورة وهي جر (طلحة)[ ]، على أن الأصل: أعظُمَ طلحة، ولم يُقِم المضافَ إليه مُقامَ المضاف[ ]. وقيل: على إِضْمَار (أَعنِي)؛ لِأَنَّهُ نبه عَلَيْهِ بِضَرْب من الْمَدْح لما تقدم من الترحم عَلَيْهِ. وَذهب آخَرُونَ فِي نَصبه إِلَى حذف حرف الْجَرّ، كَأَنَّهُ أَرَادَ رحم الله أعظمًا دفنوها لطلْحَة، فَلَمَّا حذف الْجَار نصب. وأنشده قوم بِالْجَرِّ على تقدير مضاف، كأنه في التقدير: أعظم طَلْحَة الطلحات، ثمَّ حذف الثاني؛ لدلالة الأول عليه، وهذا شاذٌّ يقل في كلامهم حذف الْجَار مَعَ بَقَاء عمله[ ]. ٣

ومن اللافت في هذه المسألة ما نصَّ عليه سيبويه؛ حيث قال: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مَا لي إِلَّا أَبوكَ أَحَدٌ، فيجعلون (أحدًا) بدلا كما قالوا: ما مررتُ بِمِثْلِهِ أَحدٍ، فجعلوه بدلا"[ ]، أي: بدلًا من (الأب)، وحينئذ يكون بدل الأعم من الأخص. وأبو العباس لا يجيز: (مالي إلا أبوك أحدٌ). لأن

(١) ينظر ابن علان، علي بن علان الربعي، "الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب"، تحقيق الدكتور حامد صالح الضامن، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ٢٣.

(٢) ينظر ابن السيد البطليوسي، أبو محمد بن عبد الله، "رسائل في اللغة"، قرأها وحققها وليد السراقبي، ط١، الرياض، مركز الملك فيصل، ٢٠٠٧م)، ٢٣٨؛ وابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، "ضرائر الشعر"، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس، ١٩٨٠م)، ١٦٥؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣/ ٢٧١.

(٣) ينظر علي بن علان، "الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب"، ٢٣؛ والبغدادي، "خزانة الأدب"، ٨/ ١٥.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ١/ ٣٣٧.

الباب الذي عليه هذا أن يكون (أحدٌ) مبدلًا منه لا بدلًا[1].

وقد اختلف النحويون في تأويلهم نص سيبويه، وشرحهم له، فهذا الرماني يقول: "وبعض العرب يقول: مالي إلا أبوكَ أَحَدٌ، وما مررتُ بِمثلِهِ أَحَدٍ، فيبدل الأعمَّ من الأخص؛ لأنه جعله في الموضع الذي يستدرك به، كأنه أراد أن يقول: مالي إلا أبوكَ، ثم استدرك بقوله: أحد؛ ليدل على مثل المعنى إذا قال: مالي أَحَدٌ إلا أَبوكَ"[2]. وفي تفسير الرماني إشارة إلى جواز هذا التركيب، وإن كان فيه إبدال الأعم من الأخص؛ لأنه جاء في سياق الاستدراك. وبعضهم رفعه على البدلية وهو قول الكوفيين والبغداديين، وأما عند البصريين فلا يجوز فيه إلا النصب[3].

وذكر جماعة أن سيبويه جعله من باب الصفة، وإبدال الموصوف منها، كقولهم: جاءني مُقبلٌ رَجلٌ. وقد ردَّ أبو حيان هذا القول، قال: "وهذا باطل أن يكون، مذهبه ما ذكرنا عنه قبل، وهو منصوص في كتابه، فلا يلي (إلا زيد) عامل إذا كان صفة؛ لأنه عنده كـ(أجمعين)، وإنما أراد أن هذا اللفظ جعلوه في تقدير الحلول محل (إلا) و (زيد) المتقدمين، وكأنه قال: ما أتاني إلا زيدٌ، والأولى أن يكون (إلا زيدٌ) فاعلًا، والثاني بدل، على تقدير: ما أتاني أحدٌ، وهو صريح مذهبه في البدل تكرير العامل"[4]. وفي هذه الحالة يكون البدلُ بدلَ شيء من شيء.

وعند ابن عصفور إذا قدمته على المستثنى منه لم يجز فيه إلا النصب، نحو: مَا

---

(١) ينظر الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، "التعليقة"، تحقيق الدكتور عوض القوزي، ط١، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٩٩٠)، ٣/ ٦٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥١٨.

(٣) ينظر أبو حيان الأندلس، "ارتشاف الضرب"، ٣/ ١٥١٦؛ وابن عقيل، "المساعد"، ١/ ٥٦٧؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ١/ ٢٥٧.

(٤) أبو حيان "التذييل والتكميل"، ٨/ ٢٣٦.

قَامَ إلا زَيدًا أحدٌ، ولا يجوز الرفع على الفاعلية (وأحدٌ) بدل منه؛ لأنه أعم من (زيد)، والأعم لا يُبدل من الأخص، ولو جعلته بدلًا لكان عكس البدل، ولا على البدل (وأحد) فاعل بـ(قام) كما كان لو تأخر؛ لأن البدل تابع، وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع[١].

والذي أراه أن هذا القسم من أقسام البدل لا يجوز؛ لأنه إبدال الأعم من الأخص؛ ولعدم اطراده، وإن اختاره بعض النحاة المتأخرين، إلا أن الصناعة تخالفه، والمعنى لا يعضده.

(١) ابن عصفور، "شرح الجمل"، ١/ ٣٩٦.

المبحث الثاني: ما زيد على المشهور في المسائل التصريفية، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: (فُعْلَلِل) الزائد على أوزان الخماسي المشهورة

أبنية الخماسي المشهورة، وبلا خلاف أربعة، وتكون أسماءً، وصفات، اثنان منها بفتح الفاء، وواحد بضم الفاء، وواحد بكسرها، فأما ما كان بفتح الفاء فهما: (فَعلَّلٌ) نحو: سَفرَجْلَ، وفَرَزْدَق، اسمين، وشَمرَدَل، صفةً، (وفَعْلَلِلٌ) نحو: قَهْبَلِس، اسمًا، وجَحْمَرِش، صفةً، وأمَّا مضموم الفاء فـ(فُعُلِّلٌ) نحو: قُذُعْمِل، اسمًا للجمل، وخُبُعْثِن، صفةً للجمل الضخم، وأما مكسور الفاء فـ(فِعْلَلٌ) نحو: قِرْطَعْب، اسمًا، وجِرْدَحْلٌ، صفةً للجمل الضخم[1].

وزاد ابن السراج بناءً خامسًا لم يذكره سيبويه، وهو على خلاف المشهور عند النحويين، وهو: (فُعْلَلِلٌ)، نحو: هُنْدَلِع، وهي اسم بقلة، قال: "أَبنيةُ الأسماءِ الخماسيةِ أَربعةٌ: التي ذكرَ سيبويه وهي خَمسةٌ معَ بناءٍ لم يذكرْهُ سيبويه: فَعَلَّلٌ، فَعْلَلِلٌ، فُعُلِّلٌ، فِعْلَلٌ، فُعْلَلِلٌ"[2].

وعلى رأي صاحب الأصول فإنَّ (هُنْدَلِع) تُصغَّرُ عل (هُنَيدِل)، بحذف العين؛ لأنها آخر الكلمة، وهي عنده خماسية، وعند غيره تُصغر على (هُدَيلِع)، بحذف

---

(١) ينظر سيبويه، "الكتاب"، ٤/ ٣٠١؛ والمبرد، "المقتضب"، ١/ ٦٨؛ وأبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، "المنصف"، ط١، دار إحياء التراث، ١٣٧٣ هـ)، ٣١؛ والثمانيني، عمر بن ثابت، "شرح التصريف"، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٩٩م)، ٢٠٨؛ والجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، "المفتاح في الصرف"، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، ط١، عمان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م)، ٤٣؛ والرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، "شرح الشافية، تحقيق الأساتذة محمد نور، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م)، ١/ ٢٢٢.

(٢) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣/ ١٨٤.

النون، ولا يثبت هذا الوزن في الأصول[١].

وما زاده ابن السراج ردَّهُ كثيرٌ من النحويين؛ بحجة أن النون فيه زائدة، وليست أصلية، واستدلوا على ذلك بعدة وجوه ذكرها المرادي، وهي: "**أحدها**: أنه يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير، **الثاني**: أن كُرَاعا حكي في (الهُنْدَلِع)كسر الهاء، فلو كان أصلية، لزم كون الخماسي على ستة أمثلة، فكان يفوت تفضيل الرباعي عليه، وهو مطلوب، **الثالث**: أنه يلزم على قوله أصالة نون (كَنَهْبُل)؛ لأن زيادتها لم تثبت، إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في وزن لا نظير له، مع أن نون (هُنْدَلِع) ساكنة ثانية، فأشبهت نون (عنبر)، (وحنظل) ونحوهما، ولا يكاد يوجد نظير (كَنَهْبُل) في زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون (هُنْدَلِع) بالزيادة أولى"[٢]. وهذا ابن جني يذكر أن من ادعى ذلك، فإنه يحتاج إلى دليل يثبت أصالة النون[٣]. وقد ذهب إلى زيادة النون في (هُنْدَلِع) جمهور النحويين، كابن يعيش، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، وابن إياز[٦]. يقول شارح المفصل: "وأحسبُه رباعيًّا، والنون فيه زائدة، ولو جاز أن يجعل (هُنْدَلِع) بناءً خامسًا، لجاز أن يجعل (كَنَهْبُلٌ) بناء سادسًا، وهذا يؤدّي إلى خرق

(١) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٨/ ٣٩٥

(٢) المرادي، "توضيح المقاصد"، ٣/ ١٥٢٤.

(٣) ينظر ابن جني، "المنصف"، ١/ ٣١

(٤) ينظر ابن عصفور، علي بن مؤمن، "الممتع الكبير في التصريف"، تحقيق فخر الدين قباوة،ط ١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م)، ٥٧

(٥) ينظر محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، "إيجاز التعريف"، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٢م)، ١٠٣.

(٦) ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، "شرح التعريف بضروري التصريف"، تحقيق وشرح الدكتور هادي نهر، والأستاذ هلال المحامي،ط ١، الأردن، دار الفكر،١٤٢٢ هـ) ٣٤

متّسع"(١).

والذي أراه في هذه المسألة هو أن الوزن (فُعْلَلِل) الذي زاده ابن السراج على أبنية الرباعي الأصلية ليس صحيحًا؛ إذ إنَ نون (هُنْدَلِع) زائدة، وليست أصلية.

المسألة الثانية: (أُفيعَال) الزائد على أبنية التصغير المشهورة

أبنية التصغير عند الجمهور ثلاثة، وهي: (**فُعَيلٌ**) بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة تسمى ياء التصغير، وهو لتصغير الاسم الثلاثي المجرد، نحو: (فُليس)، تصغير (فلس)، (**وفُعَيعِل**) بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة، ثم كسر ما بعد الياء، وهو تصغير الاسم الرباعي المجرد، نحو: (مُنيزل)، تصغير (مَنزل)، (**وفُعَيعيل**) بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة، وكسر ما بعد الياء، ثم تسكن الياء الثانية، وهو لتصغير الاسم الزائد عن أربعة أحرف، رابعه حرف علة، نحو: (عُصيفير) تصغير (عصفور)، (وحريجيم) تصغير (احرنجام)(٢). وقد صرَّح سيبويه بأمثلة التصغير الثلاثة، قال: "اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: فُعيل، وفُعيعل، وفُعيعيل"(٣). وقال ابن يعيش: "قيل للخليل: لِمَ تُثْبِت التصغيرَ[٣] على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وَجَدْت معامَلة الناس على (فَلْسٍ)، (ودرهمٍ)، (ودينارٍ)، فصار (فلسٌ) مثالًا لكلّ اسم على ثلاثة أحرف، (ودرهمٌ) مثالًا لكلّ اسم على أربعة أحرف،

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤/ ٢٠٢.

(٢) ينظر المبرد، "المقتضب"، ٢/ ٣٣٦؛ وابن جني، "اللمع"، ٢١١؛ والزمخشري، "المفصل"، ٢٥٣؛ والرضي، "شرح الشافية"، ٢/ ٢٧١؛ وأبو الفداء، "الكناش"، ٢/ ٣٥٦؛ والملا علي القاري، "توضيح المقاصد"، ٣/ ١٤٢٠؛ وعبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، "شرح المكودي"، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي (بيروت، لبنان: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ)، ٣٤٠.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٣/ ٤١٥.

(ودينارٌ) مثالًا لكلّ اسم على خمسة أحرف، رابعُها حرفُ علّة"(١). وهذه الأوزان الثلاثة قياسية مطردة، ويُراعى فيها عدد الحروف، ومقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن، لا مقابلة الزائد بالزائد، والأصلي بالأصلي، أي: أنها لم تأت على الميزان الصرفي، فنحو: أُحَيمِر، ومُكَيرِم، وسُفَيرِج، وزنها الصرفي على الترتيب: أُفَيعِل، ومُفَيعِل، وفُعَيلِل، أما وزنها التصغيري فإنها جميعًا على وزن: فُعيعل(٢).

وقد زاد السيرافي مثالًا رابعًا، ورأى أنه لو أضيف لكان يشتمل على التصغير كله، قال: "ما ذكره سيبويه في أصل الباب: أن التصغير في الباب على ثلاثة أمثلة، (فُعَيل)، (وفُعَيعِل)، (وفُعَيعِيل)، ولو ضم إلى هذا وجهًا رابعًا، لكان يشتمل على التصغير كله، وذلك (أُفيعال)، نحو قولنا:(أَجمَال) (وأُجيمَال)، (وأَنعام) (وأُنيعَام)"(٣).

والناظر فيما زاده السيرافي نجد أن النحويين قد استثنوه ضمن المستثنيات التي خرجت عن طبيعة التصغير؛ حيث إن التصغير يكون مكسورًا ما قبل آخره، وهذه المستثنيات يُفتح ما قبل آخرها؛ لسبب طارئ أوجب خروجها، وهي(٤):

١. ما قبله علامة تأنيث، تاءً كانت، أو ألفًا، نحو: شُجَيرَة، تصغير (شَجَرَة)، وحُبيلَى، تصغير (حُبْلَى).
٢. ما قبله المدة الزائدة، نحو: (حُمَيرَاء)، تصغير (حَمْرَاء).
٣. ما قبله ألف (فعلان)، أو ألف تليها نون زائدة فيما لم يجمع على (فعالين) نحو: (سُكَيران)، تصغير (سَكْرَان).

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣/ ٣٩٨

(٢) ينظر السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/ ١٦٧؛ والأزهري، "شرح التصريح"، ٢/ ٥٦٣

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٦٥.

(٤) ينظر السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/ ٢٣٦؛ وتهذيب الجمل للمراغي ٢١ ٣– ٢٧ ٤؛ وابن الخباز، "توجيه اللمع"، ٥١ ٥؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤/ ١٨٩٣؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٨/ ٣٦١؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣/ ٥١٧.

٤. ما قبله ألف (أفعال)، نحو: أُجَيمَال، تصغير (أَجْمَال)؛ إذ إن جموع القلة تصغر على لفظها، وقد ذكر الشاطبي أنهم كسروا، وقلبوا الألف ياء؛ ليفرقوا بينه وبين (إفعال) المفرد المكسور الهمزة، كما في تصغيرهم (إِسْكَاف) على (أُسَيكِيف)، على قياس أَسَاكِيف، بخلاف الجمع؛ إذ كانت صيغة (أفعال) لا تكون إلا جمعًا، ولا تغير بعد التسمية به عن حاله قبل أن يكون اسماً علماً، كما لا يغير (سِرحان) عن تحقيره إذا سميت به[١].

وهذا الوزن هو الذي زاده أبو سعيد السيرافي قد رُدَّ؛ بحجة أن هذا البناء جمع، والتصغير ليس قعيدًا للجمع، وذلك من قبل أن المقصود من الجمع الدلالة على الكثرة، والتصغير تقليل، فكان بينهما تنافٍ؛ ولذلك سيبويه لم يذكره[٢].

وقال العكبري: "فإن صغَّرتَ جمع التكسير الكثرة، رددته إلى جمع القلّة، إنْ كان له جمع قلّة نحو: جمال، تَقول فِي تصغيره: (أُجَيْمَال)، فتردّه إلى (أجْمَال)، ثمَّ تصغّره، وإنّما كان كذلك؛ لأنَّ التصغير تقليلُ، فلم يجتمعْ مع ما يدلُّ على الكثرة"[٣].

والذي أميل إليه هو رأي الجمهور، الذي جعل أبنية التصغير ثلاثة أبنية، وأما ما زاده السيرافي، فهو اجتهاد منه، وقد جانبه الصواب في ذلك؛ لأن بناء (أُفيعَال) متنافٍ مع دلالة التصغير، فهو جمع، والجمع يدل على التكثير.

(١) ينظر الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٨/ ٣٠١.

(٢) ينظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣/ ٣٩٨

(٣) العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب"، ٢/ ١٧٧.

الخاتمة

سعى هذا البحث إلى دراسة ما زِيدَ على المشهور في مسائل النحو، ولعل أبرز ما خَلُصَ إليه البحث ما يلي:

١. حاولت في هذه الدراسة التركيز على الزيادات المتعلقة بالأبواب الرئيسة، والموضوعات العامة، والمسائل الأصول، سواءً كانت نحويةً، أو تصريفية.

٢. بلغ عدد المسائل النحوية التي قمت بدراستها اثنتي عشرة مسألة، أغلب هذه المسائل لم أرتئها؛ إذ إن عدد المسائل التي رأيت الزيادة فيها ممكنة، ومتوائمة مع القواعد مسألتان، وما عداهما فهي مجرد اجتهاد من أصحابها، ولا أرى صحتها.

٣. رتبتُ المسائل تاريخيًّا بحسب زمن وفاة القائل بها، أو المنتصر لها، فإن كانوا أكثر من عالم في المسألة، فإنني أعتمدت الأول منهم وفاةً.

٤. أغلب الزيادات التي زِيدتْ على المشهور، هي مجرد اجتهاد من أصحابها، وقد جانبت الصواب في كثيرٍ منها؛ إذ إنَّ الأدلة تعارضُها، والصناعة تقف ضدها.

٥. ثمة بعض الزيادات جديرة بالتأمل والنظر، وإن كانت قليلة جدًا، لكنّ لها مكانًا في اللغة من حيث الدلالة والصناعة، فهي تمثل شريحة واسعة من الكلام، كمصطلح الخالفة، وبعضها يجوز التوجيه بها؛ لأن الشروط متوافرة فيها كأسماء الإشارة التي للتقريب.

٦. بعض الزيادات قال بها علماء متقدمون في القرن الرابع الهجري كابن السراج، والسيرافي، وابن خالويه، وبعضهم في القرن الخامس كالأعلم الشنتمري، وبعضها قال بها متأخرون كابن صابر في القرن السابع، وابن هشام في القرن الثامن.

٧. الزيادات في المسائل الأصول، كانت قليلة حسب بحثي، وهو دليلٌ واضح، ومؤشر كبير لانضباط علم النحو، ودقة معاييره، وسلامة قواعده. ومع ذلك

سيظل الاجتهاد في المسائل الأصول قائمًا، بغضِّ النظر عما يُفضي إليه هذا الاجتهاد من صواب أو خطأ.

٨. هناك بعض الاعتراضات لدى بعض النحويين كان مسوغها عقليًّا، كاعتراض أبي حيان على الأعلم الشنتمري في مسألة (أسماء الإشارة) التي للتقريب، وبعض الاعتراضات كانت تعتمد على الصناعة النحوية كما في مسألة (أُفيعال) الزائد على أوزان التصغير، وبعضها رُدَّت بحجة الاستقراء وتتبع كلام العرب كما في مسألة (الخالفة).

٩. ظهر لي أن بعض الزيادات التي ذكرها بعض النحويين هي في الأصل داخلة ضمنًا في المشهور عند العلماء، كجملتي الشرط والنداء تدخل في الجملة الفعلية، وصيغة (أفعل) التعجبية بدون (ما) داخلة في (ما أفعل) على تقدير (ما).

المصادر والمراجع

الأُبَّذي، أحمد بن محمد، "**الحدود في علم النحو**"، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، "**البسيط في شرح جمل الزجاجي**"، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

ابن أبي الربيع، الحسين عبيد الله، "**الملخص في ضبط قوانين العربية**"، تحقيق ودراسة الدكتور علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥، ١٩٨٥م.

ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد، "**البديع في علم العربية**"، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

الأخفش، سعيد بن مسعدة، "**معاني القرآن**"، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة لخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م.

الأزهري، خالد بن عبد الله، "**شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠م.

الأزهري، خالد بن عبد الله، "**شرح الأزهرية**"، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، "**شرح شافية ابن الحاجب**"، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.

الأُشْمُوني، علي بن محمد، "**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**"، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، "**أسرار العربية**"، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، "**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:**

البصريين والكوفيين"، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.

ابن إيّاز، "**شرح التعريف بضروري التصريف**"، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر - أ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع — الأردن، ط١، ١٤٢٢ هـ.

ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، "**المحصول في شرح الفصول، (شرح فصول ابن معط في النحو)**"، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣١هـ. ٢٠١٠م.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، "**شرح المقدمة المحسبة**"، تحقيق خالد عبد الكريم، ط١، المكتبة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م .

البطليوسي، عبد الله بن السيد، "**رسائل في اللغة**"، قرأها وحققها وعلق عليها: د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية — الرياض، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، "**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**"، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، **شرح أبيات مغني اللبيب**، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٣٩٨هـ .

تمام حسان عمر، "**اللغة العربية معناها ومبناها**"، عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

التهانوي، محمد بن علي، "**موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**"، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون — بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد، "**فقه اللغة وسر العربية**"، تحقيق عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

ثعلب، أحمد بن يحيى، "**مجالس ثعلب**"، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.

الثعلبي، أحمد بن إبراهيم، "**الكشف والبيان عن تفسير القرآن**"، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ.د. زيد مهارش، أ.د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين، أصل التحقيق: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، دار التفسير، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م.

الثمانيني، عمر بن ثابت، "**شرح التصريف**"، تحقيق د. إبراهيم بم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م.

الجرجاني، عبد القاهر، "**المقتصد في شرح الإيضاح**"، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، "**المفتاح في الصرف**"، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد — عمان، مؤسسة الرسالة — بيرو، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، "**المقدمة الجزولية في النحو**"، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه الدكتور حامد نيل والدكتور فتحي جمعة.

أبو حيان، محمد بن يوسف، "**البحر المحيط في التفسير**"، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢٠هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، "**اللمع في العربية**"، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، "**الخصائص**"، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

ابن جني، عثمان بن جني، "**المنصف لابن جني**"، دار إحياء التراث القديم، ط١في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥م.

الجَوجَري، محمد بن عبد المنعم، "**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**"،

تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٤م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، "**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل ـ بيروت، دار عمار ـ عمان، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان، "**الكافية في علم النحو**"، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

ابن الحاجب، "**شرح الرضي لكافية**"، تحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، والدكتور بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

الحريري، القاسم بن علي، "**درة الغواص في أوهام الخواص**"، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

أبو حيان، محمد بن يوسف، "**ارتشاف الضرب من لسان العرب**"، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، راجعه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

أبو حيان، محمد بن يوسف، "**التذييل والتكميل في شرح التسهيل**"، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ٢٠٢١م.

أبو حيان، محمد بن يوسف، "**تذكرة النحاة**"، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين، " **توجيه اللمع**"، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

الخثران، عبد الله بن حمد، "**مصطلحات النحو الكوفي**"، هجر للطباعة والتوزيع ١٤١١هـ.

ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، "**المرتجل**"، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، "**وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**"، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الربعي الموصلي، علي بن عَدْلان، "**الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**"، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

الزَّجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، "**الجمل في النحو**"، حققه الدكتور علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن ١٩٨٤م.

الزَّجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، "**الإيضاح في علل النحو**"، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط٥ ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

الزركشي، محمد بن عبد الله، "**البرهان في علوم القرآن**"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات).

الزمخشري، محمود بن عمرو، "**الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**"، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

الزمخشري، محمود بن عمرو، "**المفصل في صنعة الإعراب**"، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

الساقي، فاضل مصطفى، "**أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**"، تقديم تمام حسان، مصر، القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

السبكي، أحمد بن علي، "**عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**"، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. "**الأصول في النحو**"، تحقيق الدكتور/ عبد

الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

ابن سعدان الكوفي، "**مختصر النحو**"، دراسة وتحقيق د. حسين أحمد بو عباس، جامعة الكويت، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية السادسة والعشرون، ٢٠٠٥م.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، "**نتائج الفكر في النَّحو**"، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، "**الكتاب**" تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

ابن سيده، الحسن علي بن إسماعيل، "**المخصص**، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

السيرافي، الحسن بن عبد الله، "**شرح كتاب سيبويه**"، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، "**الأشباه والنظائر في النحو**"، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "**الاقتراح في أصول النحو**"، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**"، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

السيوطي، "**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**"، حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، والدكتور محمد إبراهيم البنا، والدكتور عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله، "**أمالي ابن الشجري**، تحقيق الدكتور محمود

محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
ابن شقير، أحمد بن الحسن النحوي، "**المحلى (وجوه النصب)**"، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، " "**أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
الصبان، محمد بن علي الشافعي، "**حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**"، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
الصفدي، خليل بن أيبك، "**الوافي بالوفيات**"، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ.
العامري، لَبِيد بن ربيعة بن مالك، "**ديوان لبيد بن ربيعة العامري**"، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
عباس حسن، "**النحو الوافي**"، دار المعارف، ط ١٥.
عبده الراجحي، "**التطبيق النحوي**"، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
ابن عصفور، علي بن مؤمن، "**شرح جمل الزجاجي**"، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
ابن عصفور، علي بن مؤمن، "**المقرب**"، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
ابن عصفور، علي بن مؤمن، "**الممتع الكبير في التصريف**"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
ابن عصفور، علي بن مؤمن، "**ضرائر الشِّعْر**"، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.
ابن عطية، عبد الحق بن غالب، "**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**"، تحقيق عبد

السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ – ١٤٢٢هـ.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "**المساعد على تسهيل الفوائد**"، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

العكبري، عبد الله بن الحسين، "**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**"، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

العكبري، عبد الله بن الحسين، "**اللباب في علل البناء والإعراب**"، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

العكبري، عبد الله بن الحسين، "**التبيان في إعراب القرآن**"، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "**التعليقة على كتاب سيبويه**"، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "**الإيضاح العضدي**"، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "**كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**"، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "**المسائل العسكريات في النحو العربي**"، تحقيق د. علي جابر المنصوري (أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا)، الدار

العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) (عمان – الأردن)، ٢٠٠٢ م.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، " **المسائل الحلبيات**"، تقديم وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم / دمشق ـ دار المناورة بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "**المسائل الشيرازيات**"، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، "**الأمالي، شذور الأمالي، النوادر**"، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م.

العيني، محمود بن أحمد، "**المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**"، تحقيق محمد بن باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٥ ـ ١٤٢٦هـ.

ابن فارس، أحمد بن فارس، "**معجم مقاييس اللغة**"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

الفارضي، شمس الدين محمد، "**شرح ألفية ابن مالك**"، تحقيق أبي الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨م.

أبو الفداء، إسماعيل بن علي، "**الكناش في النحو والتصريف**"، دراسة وتحقيق د/ جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، "**مفاتيح الغيب/ التفسير الكبير**"، دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠هـ.

الفراء، يحيى بن زياد، "**معاني القرآن**"، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، "**الجمل في النحو**"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، "**القاموس المحيط**"، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، ط٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، "**البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**"، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، "**تأويل مشكل القرآن**"، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، "**تلقين المتعلم من النحو**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، من جامعة أم القرى، تحقيق ودراسة محمد سلامة الله محمد، إشراف الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع، عام ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، "**المعاني الكبير في أبيات المعاني**"، تحقيق المستشرق د. سالم الكرنكوي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن بالهند، ط١، ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.

القرطبي، محمد بن أحمد، "**الجامع لأحكام القرآن**"، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية — القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

القفطي، جمال الدين بن علي بن يوسف، "**إنباه الرواة على أنباء النحاة**"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ

الكندي، امْرُؤُ القَيْس بن حجر، "**ديوان امرِئ القيس**"، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة — بيروت، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

المالقي، أحمد بن عبد النور، "**رصف المباني في شرح حروف المعاني**"، تحقيق الدكتور أحمد بن محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، "**ألفية ابن مالك**"، دار التعاون.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، "**إيجاز التعريف في علم التصريف**"، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة

المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
ابن مالك، محمد بن عبد الله، "**شرح الكافية الشافية**"، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١.
ابن مالك، محمد بن عبد الله، "**شرح التسهيل**"، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
ابن مالك، محمد بن عبد الله، "**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**"، حققه محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
المبرد، محمد بن يزيد، "**المقتضب**"، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
المختار أحمد ديره، "**دراسة في النحو الكوفي**"، دار قتيبة /بيروت، ١٤١١هـ.
المرادي، الحسن بن قاسم، "**الجنى الداني في حروف المعاني**"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، الكويت، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
المرادي، الحسن بن قاسم، "**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**"، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
المراغي، عبيد الله بن محمد، "**تهذيب الجمل**"، تحقيق الدكتور نواف حكمي، والدكتور عامر بلحاف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٢١.
ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، "**الرّد عَلى النّحاة**"، دراسة وتحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
المكودي، عبد الرحمن بن علي، "**شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف**"، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة)، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ.
ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، "**لسان العرب**"، دار صادر – بيروت، ط٣، – ١٤١٤ هـ.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف، **"تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"**، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

ابن الناظم، بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.ابن النديم، محمد بن إسحاق، **"الفهرست"**، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت — لبنان، ط٢، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

نواف أحمد حكمي، **"النحو بين ابن هشام وأبي البقاء العكبري"**، ط١، دار جمال العلمية، جدة، ٢٠١٩م.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، **"حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا"**، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، رسالة: دكتوراه، قسم اللُّغويَّات –كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، إشراف: د. إبراهيم بن صالح العوفي، العام الجامعي: ١٤٣٩ – ١٤٤٠هـ.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، **"تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد"**، تحقيق الدكتور عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، **"شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية"**، تحقيق هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، **"شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، **"شرح قطر الندى وبل الصدى"**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"**، تحقيق د/ مازن

مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، ط٦، ١٩٨٥.
الهروي، علي بن محمد النحوي. "**الأزهية في علم الحروف**"، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، ١٣٩١هـ . ١٩٧١م.
ابن يعيش، "**شرح المفصل للزمخشري**"، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
عويش، أحمد محمد أحمد. "**أسماء الأفعال في اللغة والنحو**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

Bibliography

‘Abbās Ḥasan, **al-Naḥw al-Wāfī**, Dār al-Ma‘ārif, 15th edition.

‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn ‘Ubayd Allāh al-Anṣārī Abī al-Barakāt Kamāl al-Dīn al-Anbārī, **Asrār al-‘Arabīyah**, Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam, 1st ed., 1420 AH-1999.

Abū al-Baqā’ al-‘Ukbarī, ‘Abdullāh ibn al-Ḥusayn ibn ‘Abdillāh. **al-Tibyān fī I‘rāb al-Qur’ān,** Investigated by: ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī, ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī and his partners.

Abū al-Baqā’ al-‘Ukbarī, ‘Abdullāh ibn al-Ḥusayn. **al-Tabyīn ‘an Madhāhib al-Naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn**, (D. 616 AH) investigation and study: Dr. ‘Abd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-‘Uthaymīn, Maktabat al-‘Ubaykān, Riyadh, 1st ed., 1421 AH - 2000.

Abū al-Fidā’, Ismā‘īl ibn ‘Alī, **al-Kunnāsh fī al-Naḥw wa-al-Taṣrīf**, study and investigation: Dr. Jawdah Mabrūk Muḥammad, Maktabat al-Ādāb, Cairo, 2nd ed., 1426 AH - 2005.

Abū ‘Alī al-Fārisī, **al-Masā’il al-‘Askariyāt fī al-Naḥw al-‘Arabī**, investigated by: Dr. ‘Alī Jābir al-Manṣūrī, al-Dār al-‘Ilmīyah al-Dawlīyah and Dār al-Thaqāfah (Amman-Jordan), 2002.

Abū ‘Alī al-Fārisī, **al-Masā’il al-Ḥalabiyāt**, introduction and investigation by: Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam / Damascus, Dār al-Munāwarah Beirut, 1st ed., 1407 AH – 1987.

Abū ‘Alī al-Fārisī, **al-Masā’il al-Shīrāzīyāt**, investigated by: Dr. Ḥasan Hindāwī, Kunūz Ishbīliyā, 1st ed., 1424 AH - 2004.

Abū ‘Alī al-Fārisī, **Kitāb al-Shi‘r aw Sharḥ al-Abyāt al-Mushkilah al-I‘rāb,** investigated by: Dr. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, Maktabat al-Khānjī in Cairo, 1st ed., 1424 AH - 2004.

Abū ‘Alī al-Fārisī. **al-Īḍāḥ al-‘Aḍdy**, Investigated by: Dr. Ḥasan Shādhilī Farhūd, Dār al-‘Ulūm, 2nd ed., 1408 AH 1988.

Abū ‘Alī al-Qālī, Ismā‘īl ibn al-Qāsim. **al-Amālī, Shudhūr al-Amālī, al-Nawādir,** arranged by: Muḥammad ‘Abd al-Jawwād al-Aṣma‘ī, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 2ed., 1344 AH - 1926.

Abū Ḥayyān al-Andalusī (D 745 AH**), Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-‘Arab,** investigated by: Dr. Rajab ‘Uthmān Muḥammad, revised by: Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1st ed., 1418 AH - 1998.

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. **al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr**, investigated by: Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Dār al-Fikr, 1420 AH.

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. **al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ al-Tas′hīl** (Manuscript), investigated by: Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, 1st ed., 2021.

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. **Tadhkirat al-Nuḥāh,** investigated by: Dr. ʻAfīf ʻAbd al-Raḥmān, Mu'assasat al-Risālah, 1st ed., 1406 AH – 1986.

Abubakr Muhammad bin Al-Sahl al-Sarāj. **Al-Ouṣoul fee Al-Nahw**, Investigated by: Dr. ʿAbd Al-Ḥusain Al-Fatli. Muassat Al-Resalah, 1st ed, 1405 AH – 1985.

Aḥmad Muḥammad Aḥmad ʻUwaiysh, **Asmā' al-Afʻāl fī al-Lugha wa-al-Naḥw,** A thesis submitted to obtain a master's degree, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, 1402 AH / 1982.

Akhfash al-Awsaṭ, Abū al-Ḥasan al-Mujāshiʻī, **Maʻānī al-Qur'ān,** investigated by: Dr. Hudá Maḥmūd Qurrāʻah, Maktabat al-Khānji, Cairo, 1st ed., 1411 AH-1990.

al-ʻĀmirī, Labīd ibn Rabīʻah. **Dīwān Labīd ibn Rabīʻah al-ʻĀmirī**, a poet counted amongst the Companions. cared by: Ḥamdū Ṭammās, Dār al-Maʻrifah, 1st ed., 1425 AH-2004.

al-Anbārī, Abū al-Barakāt Muḥammad ibn Abī Saʻīd died (577 AH), **al-Inṣāf fī Masā'il al-khilāf Bayna al-Naḥwīyīn: al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn**, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, 1st ed., 2003.

al-Andalusī, Aḥmad ibn Muḥammad, **al-Ḥudūd fī 'Ilm al-Naḥw**, investigated by: Najāt Ḥasan ʻAbdullāh Nuwalī, Islamic University of Medinah, Issue 112 - year 33-1421 AH / 2001.

al-ʻAynī, Maḥmūd ibn Aḥmad, **al-Maqāṣid al-Naḥwīyah fī Sharḥ Shawāhid Shurūḥ al-Alfīyah,** investigated by: Muḥammad ibn Bāsil ʻUyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut Lebanon, 1st ed., 2005 – 1426 AH.

al-Azharī, Khālid ibn ʻAbdillāh, **Sharḥ al-Taṣrīḥ ʻalá al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ be Maḍmūn al-Tawḍīḥ fī al-Naḥw**, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut, Lebanon, 1st ed, 1421 AH.

al-Baghdādī, ʻAbd al-Qādir ibn ʻUmar, **Sharḥ Abyāt Mughnī al-Labīb,** investigated by: ʻAbd al-ʻAzīz Rabāḥ and Aḥmad Yūsuf Daqqāq, Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, Damascus, 1st ed., 1398 AH.

al-Baghdādī, ʻAbd al-Qādir ibn ʻUmar. **Khizānat al-Adab wa-Lubb Lubāb Lisān al-ʻArab**, investigation and commentary of: ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 4th ed., 1418 AH-1997.

al-Baṭlayohsī, ʻAbdullāh ibn al-Sayyid. **Rasā'il fī al-Lughah**, read,

investigated and commentary of: Dr. Walīd Muḥammad al-Sarāqibī, King Faisal Center for Research and Islamic Studies - Riyadh, 1st ed., 1428 AH-2007.

al-Fairouzabādī, Abū Ṭāhir Muhammad bin Yaʿqoub. **Al-Bulghat fī Tarājim Aʾimat al-Naḥw wa al-Lugha,** Majd al-Dīn Dār Saʿd al-Dīn, 1st ed., 1421AH – 2000.

al-Fairūz'ābādī, Muḥammad ibn Ya'qūb, **al-Qāmūs al-Muḥīṭ**. An investigation by: the Heritage Investigation Office at the Al-Resala Foundation, under the supervision of: Muhammad Naʿīm Al-ʿAraqsousi, Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, 8th edition, 1426 AH - 2005.

al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad. **al-Jumal fī al-Naḥw**, investigated by: Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Muʾassasat al-Risālah, 1st ed., 1405 AH - 1985.

al-Fāriḍī al-Ḥanbalī, Shams al-Dīn Muḥammad, **Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik,** investigated by: Abū al-Kumayt, Muḥammad Muṣṭafá al-Khaṭīb, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Lebanon – Beirut, 1st ed., 1439 AH-2018.

al-Fārisī, Abū 'Alī al-Ḥasan ibn Aḥmad. **al-Ta'līqah 'alá Kitāb Sībawayh**, investigation and commentary: Dr. 'Awaḍ al-Qawzī, Maṭba'at al-Amānah, Cairo, 1st ed., 1410 AH - 1990.

al-Farrā', Yaḥyá ibn Ziyād, **Ma'ānī al-Qur'ān**, investigated by: Aḥmad Yūsuf al-Najātī, Muḥammad 'Alī al-Najjār and 'Abd al-Fattāḥ Ismā'īl al-Shalabī, Dār al-Miṣrīyah, Egypt, 1st edition.

al-Fārūqī, Muḥammad ibn 'Alī, **Mawsū'at Kashshāf Iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-'Ulūm,** introduction, supervision and revision of: Dr. Rafīq al-'Ajam, investigated by: Dr. 'Alī Daḥrūj, translated the Persian text into Arabic: Dr. ʿAbdullāh al-Khalidi, foreign translation: Dr. George Zenani, Library of Lebanon Publishers - Beirut, 1st edition, 1996.

al-Ḥarīrī, al-Qāsim ibn 'Alī. **Durrat al-Ghawwāṣ fī Awhām al-Khawāṣṣ,** investigated by: 'Arafāt Maṭraji, Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah – Beirut, 1st ed., 1418 AH/1998.

'Alī ibn 'Adlān ibn Ḥammād al-Rab'ī al-Mawṣilī. **al-Intikhāb li-Kashf al-Abyāt al-Mushkilat al-I'rāb**, Investigated by: Dr. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, Mu'assasat al-Risālah – Beirut, 2nd ed., 1405 AH 1985.

'Alī ibn Muḥammad al-Naḥwī al-Harawī, **Al-Azhiyah fī 'Ilm al-Ḥurūf**, investigated by: 'Abd al-Mu'īn al-Mallūḥī, Dimashq,

1391 AH - 1971.

al-Imām Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, **al-Ashbāh wa-al-Naẓā'ir fī al-Naḥw**, investigated by: ʻAbd al-ʻĀl Sālim Mukarram, Mu'assasat al-Risālah, 1st ed., 1406 AH.

al-Istrābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, **Sharḥ al-Raḍī li-Kāfiyat Ibn al-Ḥājib,** investigated by: Dr. Ḥasan ibn Muḥammad al-Ḥifẓī, and Dr. Bashīr Miṣrī, Idārat al-Thaqāfah wa-al-Nashr be-al-Jāmiʻah, 1st ed., 1414 AH - 1993.

al-Istrābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, **Sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib,** investigated by: professors Muḥammad Nūr al-Ḥasan, Muḥammad al-Zafzāf and Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah Beirut – Lebanon, 1395 AH-1975.

al-Jawharī, Ismāʻīl ibn Ḥammād, **al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lugha wa-Ṣiḥāḥ al-ʻArabīyah,** investigated by: Aḥmad ʻAbd al-Ghafūr ʻAṭṭār, Dār al-ʻIlm lil-Malāyīn – Beirut, 4th ed., 1407 AH - 1987.

al-Jawjary, Muḥammad ibn ʻAbd al-Munʻim, **Sharḥ Shudhūr al-Dhahab fī Maʻrifat Kalām al-ʻArab**, investigated by: Nawwāf ibn Jazā' al-Ḥārithī, the origin of the investigation: a master's thesis by the investigator, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 1432 AH – 2004.

al-Jazarī, Ibn al-Athīr. **al-Badīʻ fī 'Ilm al-ʻArabīyah.** study and investigation: a PhD dissertation prepared by: Ṣāleḥ ibn Ḥusayn al-ʻĀ'id, supervised by: Prof. Aḥmad Ḥasan Kuḥail, Imam Muhammad bin saud Islamic University, 1405 AH.

al-Jazūlī, ʻĪsá ibn ʻAbd al-ʻAzīz, **al-Muqaddimah al-Juzūlīyah fī al-Naḥw**, commentary and investigation by: Dr. Shaʻbān ʻAbd al-Wahhāb Muḥammad, revised by: Dr. Ḥāmid Nail and Dr. Fatḥī Jumʻah.

al-Jurjānī, ʻAbd al-Qāhir ibn ʻAbd al-Raḥmān, **al-Miftāḥ fī al-Ṣarf,** investigation and introduction by: Dr. ʻAlī Tawfīq al-Ḥamad, Faculty of Arts - Yarmouk University - Irbid - Amman, Al-Risala Foundation - Peru, 1st edition, 1407 AH - 1987.

al-Jurjānī, ʻAbd al-Qāhir, **al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Īḍāḥ,** investigated by: Dr. Kāẓim Baḥr al-Marjān, Publications of the Ministry of Culture and Information - Republic of Iraq, Dār al-Rashīd.

al-Khathrān, Dr. ʻAbdullāh ibn Ḥamad, **Muṣṭalaḥāt al-Naḥw al-Kūfī,** Hajar for publication and distribution, 1411 AH.

al-Kindī, Amru' al-Qays ibn Ḥajar, **Dīwān Amru' al-Qays**, cared by: ʻAbd al-Raḥmān al-Muṣṭāwī, Dār al-Maʻrifah – Beirut, 1st ed., 1425 AH-2004.

al-Makkūdī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAlī, **Sharḥ al-Makkūdī ʻalá al-Alfīyah fī ʻIlmai al-Naḥw wa-al-Ṣarf**. investigated by: Dr. ʻAbd al-Ḥamīd Hindāwī (Teacher of rhetoric, literary criticism and comparative literature at the Faculty of Dār al-ʿUlūm - Cairo University), al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, Beirut – Lebanon, 1425 AH.

al-Māliqī, Aḥmad ibn ʻAbd al-Nūr**, Raṣf al-Mabānī fī Sharḥ Ḥurūf al-Maʻānī,** investigated by: Dr. Aḥmad ibn Muḥammad al-Kharrāṭ, Dār al-Qalam Damascus, 3rd ed., 1423 AH 2002.

al-Marāghī, ʻUbayd Allāh ibn Muḥammad. **Tahdhīb al-Jumal**, investigated by: Dr. Nawwāf Ḥakamī, and Dr. ʻĀmir Bilḥāf, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 2021.

al-Murādī, Abū Muḥammad Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim. **Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-al-Masālik be-Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik**, (D. 749 AH), commentary and investigation by: ʻAbd al-Raḥmān ʻAlī Sulaymān, Dār al-Fikr al-ʻArabī, 1st ed., 1428 AH - 2008.

al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim. **al-Janá al-Dānī fī Ḥurūf al-Maʻānī**, investigated by: Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah Mu'assasat al-Risālah, Ṭ1, 1405h 1985.

al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. **al-Jāmiʻ li-Aḥkām al-Qur'ān,** investigated by: Aḥmad al-Baraddūnī and Ibrāhīm Aṭfish, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah – Cairo, 2nd ed., 1384 AH – 1964.

al-Rājiḥ, Dr. ʻAbduh, **al-Taṭbīq al-Naḥwī**. Maktabat al-Maʻārif, 1st ed., 1420 AH - 1999.

al-Rāzī, Muḥammad ibn ʻUmar, **Mafātīḥ al-Ghaib / al-Tafsīr al-Kabīr,** Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī – Beirut, 3rd ed., -1420 AH.

al-Ṣabbān, Muḥammad ibn ʻAlī. **Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʻalá Sharḥ al-Ushmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik**, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah Beirut - Lebanon, 1st ed., 1417 AH-1997.

al-Ṣafadī, Khalīl ibn Aibak, **al-Wāfī be-al-Wafayāt,** investigated by: Aḥmad al-Arnā'ūṭ and Turkī Muṣṭafá, Dār Iḥyā' al-Turāth – Beirut, 1420 AH.

al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá, **al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah**, investigated by: Dr. ʻAbd al-Raḥmān al-ʻUthaymīn, Dr. Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā and Dr. ʻIyyād ibn ʻĪd al-Thubaitī, umm al-Qura university, Mecca, 1st ed., 1428 AH.

al-Sīrāfī al-Ḥasan ibn ʻAbdillāh, **Sharḥ Kitāb Sībawayh**, investigated

by: Aḥmad Ḥasan Mahdalī and ʻAlī Sayyid ʻAlī, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 2008.

al-Subkī, Aḥmad ibn ʻAlī ibn ʻAbd al-Kāfī, **ʻArūs al-Afrāḥ fī Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ,** investigated by: Dr. ʻAbd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1423 AH-2003.

al-Suhaylī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAbdillāh, **Natā'ij al-Fikr fī al-Naḥw,** Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah – Beirut, 1st edition, 1412 AH-1992.

al-Suyouṭī, ʿAbd al-Rahmān bin Abi Bakr. **Bughyat al-Wuʿāt fī Ṭabaqāt al-Lughawiyīn wa al-Nuḥāt**, investigated by: Muhammad Abi al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktabat al-ʿAṣriyyah, Sida – Beirut, 2009 – 1430AH.

al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, **al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-Naḥw**, commentary by: ʻAbd al-Ḥakīm ʻAṭīyah, revised and forward by: ʻAlā' al-Dīn ʻAṭīyah, Dār al-Beirutī, Dimashq, 2nd ed., 1427 H-2006.

al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, **Ham‘ al-Hawāmi‘ fī Sharḥ Jam‘ al-Jawāmi‘,** investigated by: ʻAbd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-Tawfīqīyah – Egypt.

al-Thaʻālibī, ʻAbd al-Malik ibn Muḥammad ibn Ismāʻīl, **Fiqh al-Lugha wa-Sirr al-ʻArabīyah**, investigated by: ʻAbd al-Razzāq al-Mahdī, Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, 1st ed., 1422 AH-2002.

al-Thaʻlabī, Aḥmad ibn Ibrāhīm, **al-Kashf wa-al-Bayān ‘an Tafsīr al-Qur'ān,** supervised its publication: Dr. Ṣalāḥ Bā ʻUthmān, Dr. Ḥasan al-Ghazālī, Prof. Zayd Mahārish, Prof. Amīn Bāsha, investigated by: number of researchers, The origin of the investigation: university theses (mostly master's) for a number of researchers, Dār al-Tafsir, Jeddah - Saudi Arabia, First Edition, 1436 AH - 2015.

al-Thamānīnī, ʻUmar ibn Thābit, **Sharḥ al-Taṣrīf**, investigated by: Dr. Ibrāhīm ibn Sulaymān al-Buʻaymī, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1st ed., 1419 AH-1999.

al-ʻUkbarī, ʻAbdillāh ibn al-Ḥusayn, **Al-Lubāb fī ‘Ilal al-Binā' wa al-I‘rāb,** Investigated by: Ghāzī Mukhtār Ṭulaymāt, Dār al-Fikr al-Muʻāṣir, Beirut - Lebanon, Dār al-Fikr, Damascus Syria, 1st ed.,, 1416 AH - 1995.

al-Waqqād, Khālid ibn ʻAbdillāh ibn Abī Bakr, **Sharḥ al-Azharīyah**, al-Maṭbaʻah al-Kubrá Būlāq, Cairo.

al-Zajjājī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Isḥāq. **al-Jumal fī al-Naḥw**, investigated by: Dr. ʻAlī Tawfīq al-Ḥamad, 1st ed., Mu'assasat al-

Risālah, Dār al-Amal, Jordan, 1984.

al-Zajjājy, Abū al-Qāsim (D.337 AH), **al-Īḍāḥ fī 'Ilal al-Naḥw**, Investigated by: Dr. Māzin al-Mubārak, Dār al-Nafā'is – Beirut, 5th ed., 1406 AH-1986.

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿAmr, **al-Kashshāf 'an Ḥaqā'iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl,** Dār al-Kitāb al-ʿArabī – Beirut, 2nd ed., 1407 AH.

al-Zarkashī, Muḥammad ibn ʿAbdillāh. **al-Burhān fī 'Ulūm al-Qur'ān,** investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, 1st , 1376 AH - 1957, Dār Iḥyā' al-Kutub al-ʿArabīyah ʿĪsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-shurakā'ih, (it was then copied by: Dār al-Maʿrifah, Beirut, Lebanon-with the same pages and numbering).

al-Zubaydī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, **Ṭabaqāt al-Naḥwīyīn wa-al-Lughawiyyīn,** investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, 2nd ed., Dār al-Maʿārif.

Ashmūnī, ʿAli bin Muhammad, **Sharh al-Ushmūnī ʿalā Alfiyat Ibn Malik,** Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah, 1st ed, Beirut – Lebanon, 1419AH – 1998.

Dayrih, al-Mukhtār Aḥmad. **Dirāsah fī al-Naḥw al-Kūfī**, Dār Qutaybah / Beirut, 1411 AH.

Fāḍil Muṣṭafá al-Sāqī, **Aqsām al-Kalām al-'Arabī min Ḥaythu al-Shakl wa-al-Waẓīfah**, forward by: Tammām Ḥassān, Egypt, Cairo, 1397 AH / 1977.

Ḥakamī, Dr. Nawwāf ibn Aḥmad, **al-Naḥw Baina Ibn Hishām wa-Abī al-Baqā' al-'Ukbarī,** Dār Jamāl al-ʿIlmīyah, Jeddah, 2019.

Ibn Abi al-Rabīʿ ʿUbaidallāh bin Aḥmad al-Qurashī al-Sabtī, **Al-Baṣīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī,** investigated by: Dr. ʿIyād bin ʿEid al-Thubaitī, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed., 1407AH – 1986.

Ibn Abī al-Rabī', 'Ubayd Allāh ibn Abī Ja'far, **al-Mulakhkhaṣ fī Ḍabṭ Qawānīn al-'Arabīyah,** investigation and study by: Dr. ʿAlī ibn Sulṭān al-Ḥakamī, 1st ed., 1405 AH - 1985.

Ibn al-Hā'im, Aḥmad ibn Muḥammad. **al-Tibyān fī Tafsīr Gharīb al-Qur'ān,** investigated by: Dr. Ḍāḥī ʿAbd al-Bāqī Muḥammad, Dār al-Gharb al-Islāmī – Beirut, 1st ed., 1423 AH.

Ibn al-Ḥājib, Jamāl al-Dīn ibn 'Uthmān ibn 'Umar, **al-Kāfiyah fī 'Ilm al-Naḥw**, investigated by: Dr. Ṣāliḥ ʿAbd al-ʿAẓīm al-Shāʿir, Maktabat al-Ādāb – Cairo, 1st ed., 2010.

ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. **Tawjīh al-Luma', Sharḥ Kitāb al-Luma' li-Abī al-Fatḥ Ibn Jinnī,** study and

investigation: Prof. Fāyiz Zakī Muḥammad Diyāb, Dār al-Salām, 1st ed., 1423 AH-2002.

Ibn al-Khashshāb, ʻAbdullāh ibn Aḥmad, **Al-Murtajal,** investigation and study by: ʻAlī Ḥaydar, Dimashq 1392 AH – 1972.

Ibn al-Nadīm, Muḥammad ibn Isḥāq, **al-Fihrist**, investigated by: Ibrāhīm Ramaḍān, Dār al-Maʻrifah Beirut – Lebanon, 2nd ed., 1417 AH-1997.

Ibn al-Nāẓim, Badr al-Dīn ibn ibn Mālik, **Sharḥ Ibn al-Nāẓim ʻalá Alfīyat Ibn Mālik,** investigated by: Muḥammad Bāsil ʻUyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut Lebanon, 2nd ed., 2010.

Ibn al-Nāẓim, Badr al-Dīn ibn Mālik, **Sharḥ Ibn al-Nāẓim ʻalá Alfīyat Ibn Mālik**, investigated by: Muḥammad Bāsil ʻUyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut Lebanon, 2nd ed., 2010.

Ibn ʻAqīl, ʻAbdullāh ibn ʻAbd al-Raḥmān, **Sharḥ Ibn ʻAqīl ʻalá Alfīyat Ibn Mālik**, investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, Dār al-Turāth-Cairo, Dār Miṣr, Saʻīd Jawdah al-Saḥḥār wa-Shurakāh, 20th ed., 1400 AH-1980.

Ibn ʻAqīl, Bahā' al-Dīn, **al-Musāʻid ʻalá Tas′hīl al-Fawā'id**, investigation and commentary of: Dr. Muḥammad Kāmil Barakāt, umm al-Qura university, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1st ed., 1402 AH - 1982.

Ibn ʿAṭiyyah, ʻAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib ibn ʻAbd al-Raḥmān **al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʻAzīz,** investigated by: ʻAbd al-Salām ʻAbd al-Shāfī Muḥammad, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah – Beirut, 1st ed., 1422 AH.

Ibn Bābshādh, Ṭāhir ibn Aḥmad, **Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥsibah,** investigated by: Khālid ʻAbd al-Karīm, 1st ed., al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, Kuwait, 1977.

Ibn Fāris, Aḥmad, **Muʻjam Maqāyīs al-Lugha**, investigated by: ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, 1399 AH - 1979.

Ibn Hishām al-Anṣārī, **Mughnī al-Labīb ʻan Kutub al-Aʻārīb**, investigated by: Dr. Māzin Mubārak, and Muḥammad ʻAlī Ḥamad Allāh, Dār al-Fikr / Damascus, 6th ed., 1985.

Ibn Hishām al-Anṣārī, **Sharḥ al-Lumḥah al-Badrīyah fī ʻIlm al-lugha al-ʻArabīyah,** investigated by: Hādī Nahr, Dār al-Yāzūrī al-ʻIlmīyah, Jordan, Amman.

Ibn Hishām al-Anṣārī, **Sharḥ Shudhūr al-Dhahab fī Maʻrifat Kalām al-ʻArab**, Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, Ṣīdā, Beirut, 2006 – 1427 AH.

Ibn Hishām al-Anṣārī. **Ḥāshiyatāni min Ḥawāshī Ibn Hishām ‘alá Alfiyyah Ibn Mālik**, Dirāstan wa Taḥqiqan, investigated by: Jābir ibn ‘Abdillāh ibn Surayyiʿ al-Surayyiʿ. A PhD Thesis, Department of Linguistics - College of Arabic Language - Islamic University of Medina, supervised by: Dr. Ibrāhīm ibn Ṣāliḥ al-‘Awfī, 1439-1440 H.

Ibn Hishām, **Talkhīṣ al-Shawāhid wa-Talkhīṣ al-Fawā’id,** investigated by: Dr. ‘Abbās al-Ṣāliḥī, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1406 AH.

ibn Iyyāz al-Baghdādī, al-Ḥusayn ibn Badr, **al-Maḥṣūl fī Sharḥ al-Fuṣūl, (Sharḥ Fuṣūl Ibn Mu‘ṭi fī al-Naḥw),** investigated by: Dr. Sharīf ‘Abd al-Karīm al-Najjār, Dār ‘Ammār, 1st ed., 1431 AH - 2010.

Ibn Iyyāz, **Sharḥ al-Ta‘rīf be-Darūrī al-Taṣrīf**, investigation, commentary, study and introduction by: Prof. Hādī Nahr – Prof. Hilāl Nājī al-Muḥāmī, Dār al-Fikr – Jordan, 1st ed., 1422 AH.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī, **al-Munṣif li-Ibn Jinnī Sharḥ Kitāb al-Taṣrīf li Abī ‘Uthmān al-Māzinī**, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-Qadīm, 1373 AH.

ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān, **Al-Luma‘ fī al-‘Arabīyah**, investigated by: Ḥāmid Mu’min, ‘Ālam al-Kutub, Maktabat al-Nahḍah al-‘Arabīyah, 2nd ed., 1405 AH 1985.

Ibn Jinni, Abu Al-Fath ʿUthman. **Al-Khaṣā’is**, Investigated by: ʿAbd Al-Ḥakim bin Muhammad. (al-Maktabat al-Waqfiyyah).

Ibn Khillikān, Abū al-‘Abbās Shams al-Dīn, **Wafayāt alA‘yān wa Anbā’ Abnā’ al-Zamān,** investigated by: Iḥsān ‘Abbās, Dār Ṣādir, Beirut.

Ibn Maḍā’, Aḥmad ibn ‘Abd al-Raḥmān, **Al-Radd ‘alá al-Nuḥāh,** study and investigation: Dr. Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā, Dār al-I‘tiṣām, 1st ed., 1399 AH-1979.

Ibn Malik, Muhammad bin ʿAbdillah, **Sharh al-Tashil**, Investigated by: Dr. ʿAbd al-Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad al-Makhtoun. Hijr for printing and publication, 1st ed, 1410 AH – 1990).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abdillāh, **Ījāz al-Ta‘rīf fī ‘Ilm al-Taṣrīf**, investigated by: Muḥammad al-Mahdī ‘Abd al-Ḥayy ‘Ammār Sālim, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 1422 AH / 2002.

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abdillāh, **Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah,** investigated by: ‘Abd al-Mun‘im Aḥmad Harīdī, Jāmi‘at Umm

Al-Qura University Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1st edition.

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbdillāh. **Tashīl al-Fawā'id wa-Takmīl al-Maqāṣid**, investigated by: Muḥammad Kāmil Barakāt, Dār al-Kātib al-ʻArabī 1387 AH - 1967.

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, **Lisān al-'Arab**, Dār Ṣādir – Beirut, 3rd ed., - 1414 AH.

ibn Qutaybah, ʻAbdillāh ibn Muslim. **Ta'wīl Mushkil al-Qur'ān**, investigated by: Ibrāhīm Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut – Lebanon.

Ibn Qutaybah, ʻAbdullāh ibn Muslim, **al-Ma'ānī al-Kabīr fī Abyāt al-Ma'ānī,** investigation of the orientalist Dr. Salim al-Karnkoy (D. 1373 AH), ʻAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyá ibn ʻAlī al-Yamānī (1313-1386 AH), Maṭba'at Dā'irat al-Ma'ārif al-ʻUthmānīyah - Hyderabad, Deccan, India, 1st ed., 1368 AH, 1949.

Ibn Qutaybah, ʻAbdullāh ibn Muslim, **Talqīn al-Muta'allim min al-Naḥw,** investigation and study Muḥammad Salāmah Allāh Muḥammad, a thesis submitted to obtain a master's degree, from Umm Al-Qura University, supervised by: Dr. Yūsuf ʻAbd al-Raḥmān al-Ḍab', 1406 AH / 1986.

Ibn Sa'dān al-Kūfī, **Mukhtaṣar al-Naḥw**, study and investigation by: Dr. Ḥusain Aḥmad Bū ʻAbbās, Kuwait university, Annals of Literature and Social Sciences, Twenty-sixth Annual, 2005.

Ibn Shuqayr, Aḥmad ibn al-Ḥasan, **al-Muḥallá (Wujūh al-Naṣb),** investigated by: Dr. Fā'iz Fāris, Mu'assasat al-Risālah, Dār al-Amal, 1st ed., 1408 AH - 1987.

Ibn Sīdah, al-Ḥasan ʻAlī ibn Ismā'īl, **Al-Mukhaṣaṣ**, investigated by: Khalīl Ibrāhim Jaffāl, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī – Beirut, 1st ed., 1417 AH - 1996.

ibn ʻUṣfūr, ʻAlī ibn Mu'min al-Ishbīlī, **Sharḥ Jumal al-Zajjājī**, Introduction and footnotes: Fawwāz al-Sha'ār, supervised by: Dr. Imīl Badī' Ya'qūb, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1998.

Ibn ʻUṣfūr, ʻAlī ibn Mu'min, **al-Mumti' al-Kabīr fī al-Taṣrīf,** investigated by: Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Maktabat Lebanon, 1st ed., 1996.

Ibn ʻUṣfūr, ʻAlī ibn Mu'min, **al-Muqarrab**, investigated by: Aḥmad ʻAbd al-Sattār al-Jawārī, and ʻAbdullāh al-Jabūrī, Maṭba'at al-ʻĀnī, Baghdad, 1st ed., 1392 AH - 1972.

Ibn ʻUṣfūr, ʻAlī ibn Muʾmin, **Ḍarā'ir al-Shi'r**, investigated by: al-Sayyid Ibrāhīm Muḥammad, Dār al-Andalus, 1st ed., 1980.

Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh Ibn Ali, **Sharh al-Mufaṣṣal,** introduced by: Imil Badīʿ Yaʿqūb, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1422 AH – 2001.

Jamāl al-Dīn bin ʿAli bin Yūsuf al-Qafaṭī. **Inbāh al-Ruwāt ʿalā Anbā al-Nuḥāt,** investigated by: Muhammad Abi al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktabat al-ʿAṣriyyah, Sida – Beirut, 1st ed., 1424 AH.

Muḥammad al-Amīn ibn Muḥammad al-Mukhtār ibn ʻAbd al-Qādir al-Jakanī al-Shinqīṭī. **Aḍwā' al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qur'ān be-al-Qur'ān**, (died: 1393 AH), Dār al-Fikr lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ Beirut – Lebanon, 1415 AH-1995.

Muḥammad ibn ʻAbdillāh, Ibn Mālik al-Ṭā'ī al-Jayyānī, Abī ʻAbdillāh, Jamāl al-Dīn (died 672 AH), **Alfīyat Ibn Mālik,** Dār al-Taʻāwun.

Nāẓir al-Jaish, Muḥibb al-Dīn Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad. **Tamhīd al-Qawā'id be-Sharḥ Tashīl al-Fawā'id,** Study and investigation by: a group of professors, for printing, publishing, Dār al-Salām for printing, distribution and translation, 1st ed., 1428 AH-2007.

Sībawayh, ʻAmr ibn ʻUthmān ibn Qunbur, **Kitāb Sībawayh**, investigation and commentary by: ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 4th ed., 1425AH - 2004.

Tammām Ḥassān ʻUmar, **al-Lugha al-'Arabīyah Ma'nāhā wa Mabnāhā,** ʻĀlam al-Kutub, 5th ed., 1427 AH-2006.

Thaʻlab, Aḥmad ibn Yaḥyá, **Majālis Tha'lab,** commentary and investigation by: ʻAbd al-Salām Hārūn, Dār al-Maʻārif in Egypt.

Yūsuf Ibn Hishām, ʻAbdullāh ibn Sharḥ, **Qaṭr al-Nadá wa-Ballu al-Ṣadá,** investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, Cairo, 11th ed., 1383 AH.

Zamakhsharī, Fakhr al-Dīn Abū al-Qāsim, **Al-Mufaṣṣal fī Ṣan'at al-I'rāb,** investigated by: Dr. ʻAlī Bū Mulḥim, Maktabat al-Hilāl, Beirut, 1st ed., 1993.